أولاً : الإطار المنهجي: *Methodical Framework*

تمهيد *Preface*

إن المصارف تمثل قطاعاً مهماً ومؤثراً في الإقتصاد الوطني لأي دولة، بل تعتبر من القطاعات الرائدة حيث تؤدي دوراً فاعلاً في تجميع المدخرات من الأفراد والهيئات المختلفة وتدفع بها نحو الإستثمارات المجدية التي تحقق المنفعة الإقتصادية والإجتماعية للفرد والمجتمع قاطبة، وتحظى المصارف بأهمية كبيرة من قبل المساهمين والمستثمرين فيها والمتعاملين معها، ولهذا فإن المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية للمصارف تعتبر أحد أهم المداخل الأساسية في عملية صناعة وإتخاذ القرارات من قبل طوائف وفئات متعددة لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة باقتصاديات تلك المصارف، الأمر الذي يوجب أن تتضمن القوائم المالية المنشورة للمصارف إيضاحات ومعلومات تتطلب المعايير المحاسبية ضرورة الإفصاح والكشف عنها وتبيانها لمستخدمي القوائم المالية حتى تعطيهم فهماً أكثر وأفضل لهذه القوائم لضمان إتخاذ القرارات الإقتصادية السليمة.

في المصارف الإسلامية، فإن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية في القوائم المالية المنشورة لم تكن عشوائية أوغير منظمة، بل تحكمها مجموعة من المعايير المحاسبية ذات الصبغة الإسلامية التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وفي مقدمتها معيار العرض والإفصاح العام، ذلك المعيار الذي يحدد كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها سواء في صلب القوائم المالية الأساسية أو الإيضاحات المرفقة بها، هذا وأن معظم الدول الإسلامية، العربية وغير العربية، تلتزم بتطبيق متطلبات هذا المعيار عند إعداد ونشر القوائم المالية السنوية، وأن السودان ليس بمعزل عن هذه الدول فيما يتعلق بتطبيق المعايير الإسلامية عموماً ومعيار العرض والإفصاح العام خصوصاً، فالمصارف الإسلامية بالسودان ملزمة بتطبيق متطلبات هذا المعيار في إعداد ونشر قوائمها المالية السنوية منذ العام 1998م، وذلك بناءاً على القرار الصادر من بنك السودان المركزي بتاريخ 17/ مايو من نفس العام والمتعلق بتطبيق هذا المعيار.

لذا رأى الباحث أهمية وضرورة دراسة القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان لمعرفة مدى الإلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في تلك القوائم والتي يقتضيها هذا المعيار، وبيان أثر ذلك الإلتزام على جودة المعلومات المحاسبية، وعلى القرارات الإقتصادية لمستخدمي القوائم المالية المنشورة لتلك المصارف.

مشكلة الدراسة *Problem of the Study*

بإستقراء الدراسات السابقة التي أوردها الباحث في دراسته، تبين أن هناك فجوة لم تغطيها تلك الدراسات بالرغم من تناولها للإفصاح المحلبي نظرياً وتطبيقياً، حيث أنها لم تتناول الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية لإختبار مدى تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي التي يقتضيها معيار العرض والإفصاح العام، وأثر ذلك الإلتزام على جودة المعلومات المحاسبية، وعلى قرارات مستخدمي القوائم المالية،

فدراسة (محمد فداء الدين 1986م) فحصت مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية بالمقارنة بمستوى الإفصاح في الشركات المسجلة وغير المسجلة في البورصات الأمريكية للتعرف على أيهما أكثر إلتزاماً بمتطلبات الإفصاح، واختبرت دراسة (عبد الرحمن الحميد 1996م) مدى إلتزام البنوك التجارية بالسعودية بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي، كما اختبرت دراسة (محمد على هاشم 1996م) مدى إلتزام وحدات الجهاز المصرفي السعودي بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية التي تطبقها في القوائم المالية التي تعدها، وفحصت دراسة (عصام العربيد 1996م) معايير الإفصاح المالي في القوائم المالية للبنوك لإختبار مدى إمكانية توحيد الإفصاح المالي في البنوك من خلال دراسة مقارنة للإفصاح بالبنوك على مستوى كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية لإقتراح نظام موحد للإفصاح في تلك الدول، ودراسة (طلال سجيني 1997م) عملت على قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالسعودية من خلال إجراء مقارنة بين درجة الإفصاح في القوائم المالية للشركات الصناعية السعودية وبين درجة وجودة الإفصاح المحاسبي التي يتطلبها تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مهنة المحاسبة، كما فحصت دراسة (د.نصرالدين هندي 1998م) مدى تمشي الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية المصرية مع معايير الإفصاح الدولية، واختبرت دراسة(هشام المليجي 1998م) فعالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ضوء المتغيرات البيئية المحيطة في جمهورية مصر من خلال إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في مصر يأخذ في الإعتبار آثار المتغيرات البيئية ويوفر احتياجات مستخدمي القوائم المالية، كما اختبرت دراسة (أحمد الجيوسي 2003م) مستوى ونطاق الإفصاح المالي في التقارير السنوية للبنوك الأردنية، واختبرت دراسة (د.فؤاد المبارك 2004م) مدى إلتزام الشركات المساهمة السعودية بتطبيق متطلبات معيار العرض والإفصاح العام، وفحصت دراسة(صالح السيد 2004م) الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق من خلال دراسة العلاقة بين كل من سنة تأسيس الشركة، وكبر أو صغر حجم الشركة وبين مدى الإلتزام بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومتطلبات هئية الأوراق المالية بالأردن، كما اختبرت دراسة (د.مؤيد خنفر 2004م) مدى التوافق بين تعليمات البنك المركزي ومتطلبات الإفصاح المحاسبي طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم(30)، كما أن دراسة (عبدالعال إبراهيم 2005م) اختبرت تطبيق معيار المحاسبة الدولي في الإفصاح والعرض للقوائم المالية من خلال بيان أثر تطبيق متطلبات المعيار في توحيد الإفصاح في القوائم المالية ومصداقيتها وشفافيتها وقابليتها للمقارنة، كما اختبرت دراسة (د.لطيف زيود وآخرون 2006م) مدى إلتزام المصارف السورية بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(30) في الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية، كما اختبرت دراسة (د.يوسف جربوع، ود.عبدالله حلس 2006م) العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية، ودراسة (عمادالدين سليمان 2006م) اختبرت مدى الإلتزام بمعيار الإفصاح واستخدام مقررات لجنة بازل المصرفية في تقويم كفاءة أداء المصارف التجارية بالسودان، وأن دراسة (جميل النجار 2007م)

فحصت مدى توفر متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة الفسطينية وتحديد أسباب عدم التطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح في تلك الشركات، وتطرقت دراسة (عثمان عاشور 2008م) إلى مدى إلتزام الشركات الصناعية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، كما تطرقت دراسة (محمد العوض 2008م) إلى مدى اتساق القوائم المالية المنشورة مع متطلبات الإفصاح طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية، واختبرت دراسة (وليد عبد الحميد 2009م) مدى إلتزام البنوك التجارية باليمن بمتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية وإطار الإفصاح وفقاً لمقررات لجنة بازل المصرفية ومعايير الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي اليمني، وتطرقت دراسة (الوليد عثمان 2009م) إلى دور الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة في الحد من ظاهرة غسيل الأموال والممارسات غير القانونية، وتعرضت دراسة (جيهان السيد 2009م) إلى مشكلة القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر في المصارف الإسلامية بجمهورية مصر العربية، واختبرت دراسة (عبدالوهاب الجعلي 2010م) العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ويلاحظ الباحث أن الدراسات السابقة التي تم عرضها لم تتطرق إلى الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية من خلال تطبيق معيار العرض والإفصاح العام.

في ضوء ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: (ما مدى إلتزام المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية المنشورة والإيضاحات المرفقه بها،وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام، وما إنعكاس ذلك الإلتزام على جودة المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية، وعلى القرارات الإقتصادية لمستخدمي القوائم المالية، وهل هناك مزايا تعود على المصارف الإسلامية بالسودان والبنك لمركزي من خلال الإلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لهذا المعيار، وهل هناك معوقات تحد من عملية التطبيق طبقاً لهذا المعيار؟).

ومن هذا التساؤل الرئيس تتفرع الأسئلة التالية:

1. هل تلتزم المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية المنشورة، وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام؟.
2. ما أثر الإلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام، على جودة المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان؟.
3. هل يساعد الإلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام، مستخدمي القوائم المالية في ترشيد قراراتهم الإقتصادية ذات العلاقة بالمصارف الإسلامية بالسودان؟.
4. هل يحقق الإلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام، مزايا للمصارف الإسلامية بالسودان والبنك المركزي؟.
5. هل هناك معوقات تؤثر على تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان، وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام؟.

أهمية الدراسة *Importance of the Study*

يمكن توضيح الأهمية الدراسة العلمية والعملية فيما يلي:

الأهمية العلمية

1. يعتبر الإفصاح المحاسبي جوهر النظرية المحاسبية وبدونه لن تكون هناك فائدة من المخرجات المحاسبية، وتزداد أهمية الإفصاح المحاسبي إذا ما إرتبط بالمصارف، نظراً لأهميتها في الإقتصاد الوطني وكذا ضخامة الأموال المستثمرة فيها من قبل قطاع كبير من المجتمع، وأن سلامة وضعها المالي مثار إهتمام القائمين على أمرها والمساهمين فيها والمتعاملين معها، ولهذا فإن دراسة الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية على وجه الخصوص يعتبر أمر على جانب كبير من الأهمية من الناحيتين النظرية والتطبيقية.
2. أن المعايير المحاسبية بإعتبارها أحد أدوات التطبيق العملي في المحاسبة، لها دور مهم في تنظيم الإفصاح المحاسبي من خلال تحديد بنود ومتطلبات الإفصاح المحاسبي الواجب توافرها في القوائم المالية، ولهذا فإن تغطية الإطار النظري للمعايير المحاسبية التي تنظم الإفصاح المحاسبي في المصارف يعتبر أمر في غاية الأهمية لإنجاز الدراسة الحالية.
3. دعم مكتبة الدراسات العليا بدراسة عن الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية تفيد الباحثين والمهتمين في هذا المجال، بإعتبار أن هذه الدراسة إضافة لما كتب من قبل عن الإفصاح المحاسبي.

الأهمية العملية

1. إن القوائم المالية التي تصدرها المصارف تعتبر المصدر المهم إن لم يكن الوحيد لمستخدمي القوائم المالية، إذ أنها تعتبر الوسيلة التي تستخدم في الكشف والإفصاح عن المعلومات اللازمة التي يحتاجها المستخدمين لإتخاذ القرارات الإقتصادية المتنوعة، ولهذا فإن التعرف على مدى انطباق طريقة إعداد ونشر القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان مع متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير المحاسبية اللازمة لإعدادها والإفصاح عن المعلومات فيها من خلال إجراء دراسة ميدانية لهذه القوائم، يعتبر أمر ذو أهمية كبيرة.
2. إنالقوائم المالية للمصارف بالسودان تلعب دوراً كبيراً في الإفصاح عن المعلومات الضرورية التي تساعد البنك المركزي وأجهزة الدولة المالية والتخطيطية في رسم وتخطيط السياسات المالية والنقدية للدولة، وبالتالي فإن إلتزام المصارف الإسلامية بالسودان بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في إعداد ونشر القوائم المالية يسهم في ترشيد القرارات المتعلقة بتخطيط السياسات المالية والنقدية للدولة.
3. إن إلتزام المصارف الإسلامية بالسودان بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في اعداد ونشر القوائم المالية السنوية يقدم أسلساً للمقارنات فيما بين الفترات المحاسبية المتعاقبة للمصرف، وكذا المصارف الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تماثل وتوحيد المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية.

أهداف الدراسة *Objectives of the Study*

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. دراسة الإفصاح المحاسبي بصورة عامة، وفي المصارف الإسلامية بصورة خاصة من الناحيتين النظرية والتطبيقية.
2. تحديد ودراسة المعايير المحاسبية التي تحدد متطلبات الإفصاح المحاسبي الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة للمصارف والإيضاحات المرفقة بها.
3. دراسة القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان للتعرف على مدى إلتزامها بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام، بعد ما أصبح ملزماً على تلك المصارف.
4. بيان أثر تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان وانعكاس ذلك على القرارات الإقتصادية لمستخدمي تلك القوائم.
5. التعرف على المزايا التي تتحقق للمصارف الإسلامية بالسودان، وكذا البنك المركزي، عند الإلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام، مع الإشارة إلى بعض المعوقات التي تحد من تطبيق متطلبات الإفصاح وفقاً لهذا المعيار.
6. تشجيع المصارف الإسلامية بالسودان على الإلتزام الكامل بجميع متطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك للوفاء باحتياجات جميع المستخدمين داخل وخارج المصرف.

فرضيات الدراسة *Hypotheses of the Study*

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

أولاً: الفرضية الأولى: تلتزم المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية المنشورة والإيضاحات المرفقة بها، وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام.

وتنقسم هذه الفرضية إلى خمس فرضيات فرعية كما يلي:

1. **الفرضية الفرعية الأولى:** تلتزم المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق متطلبات الإفصاح العام في الإيضاحات المرفقة بقوائمها المالية المنشورة وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام.
2. **الفرضية الفرعية الثانية**: تلتزم المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة المركز المالي، وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام.
3. **الفرضية الفرعية الثالثة**: تلتزم المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل، وقاً لمعيار العرض والإفصاح العام.
4. **الفرضية الفرعية الرابعة**: تلتزم المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية، وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام.

5. **الفرضية الفرعية الخامسة**: تلتزم المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية، وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام.

ثانياً: الفرضية الثانية: تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام، يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان.

ثالثاً: الفرضية الثالثة: إلتزام المصارف الإسلامية بالسودان بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام، يساعد مستخدمي القوائم المالية في ترشيد قراراتهم الإقتصادية.

رابعاً: الفرضية الرابعة: إلتزام المصارف الأسلامية بالسودان بمتطلبات الإفصاح المحاسبي طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام، يحقق مزايا للمصارف الإسلامية والبنك المركزي.

خامساً: الفرضية الخامسة: هنالك معوقات تؤثر على تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام.

مناهج الدراسة *Methods of the Study*

استخدمت الدراسة المنهج التأريخي في تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة وتحليلها وربطها بموضوع الدراسة، وفي استعراض الإطار النظري للدراسة من خلال المصادر العلمية ذات الإهتمام بموضوع الدراسة، والمنهج الإستنباطي في صياغة فرضيات الدراسة من خلال أبعاد مشكلة الدراسة، والمنهج الإستقرائي والوصفي التحليلي، بالإضافة إلى اعداد إستمارتين لإختبار فرضيات الدراسة، الإستمارة الأولى تتضمن متطلبات الإفصاح المحاسبي طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام، والتي سوف يتم استقرائها من خلال القوائم المالية المنشورة لعيِّنة الدراسة للكشف عن مدى تطبيق تلك المتطلبات في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان، بينما الثانية عبارة عن إستمارة إستبانة سيتم توزيعها على المبحوثين بالمصارف الإسلامية بالسودان، والمراجعيين القانونيين، والأكاديميين ذوي الإختصاص ببعض الجامعات السودانية.

مصادر الدراسة *Sources of the Study*

تتمثل مصادر جمع بيانات الدراسة في الآتي:

1. مصادر ثانوية: وتتمثل في الكتب العلمية، والأبحاث المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة، والرسائل الجامعية(الماجستير والدكتوراه)، ومنشورات المؤتمرات والندوات العلمية، إلى جانب الشبكة الدولية للمعلومات.
2. مصادر أولية: وتتمثل في التقارير المالية المنشورة لعيِّنة من المصارف الإسلامية العاملة بالسودان.

حدود الدراسة *Limitation of the Study*

تنحصر حدود الدراسة في الآتي:

الحدود المكانية: عيِّنة من المصارف الإسلامية العاملة بالسودان.

الحدود الزمانية: القوائم المالية المنشورة لعيِّنة الدراسة للعام 2011م.

هيكل الدراسة *Structure of the Study*

تضمن هيكل الدراسة مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، حيث اشتملت المقدمة علي الإطار المنهجي والدراسات السابقة، أما الفصل الأول فقد تناول الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي من خلال ثلاثة مباحث، حيث تطرق المبحث الأول إلى الإطـار العام للإفصاح المحاسبي، واستعرض المبحث الثاني المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي، والمبحث الثالث تناول خصائص المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية.

أما الفصل الثاني كان بعنوان المعايير المحاسبية كأساس للإفصاح المحاسبي في المصارف، وقد تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، حيث خصص المبحث الأول للإطار العام للمعايير المحاسبية، والمبحث الثاني تم فيه استعراض الإفصاح المحاسبي في المصـارف وفـقاً للمـعيار المحاسـبي الدولي رقم (30)، بينما المبحث الثالث تناول الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام، والفصل الثالث كان بعنوان التأصيل العلمي للمصـارف الإسلامية، وقد تضمن الفصل ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول نشأة وتطور المصارف الإسلامية، والمبحث الثاني تم تخصيصه لطبيعة المصارف الإسلامية، أما المبحث الثالث تناول أشكال الإستثمار في المصارف الإسلامية.

وتم تخصيص الفصل الرابع للدراسة الميدانية من خلال ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول نشأة وتطور الجهاز المصرفي في السودان، وخصص المبحث الثاني لإجراءات الدراسة الميدانية، بينما المبحث الثالث تم تخصيصه لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، واشتملت الخاتمة على النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة: *Previous Studies*

يعرض الباحث في إطار تأريخي في هذه الجزئية من دراسته عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة، والتي تناولت الإفصاح المحاسبي، وذلك بغرض تحليلها وربطها بموضوع الدراسة من ناحية، واعتبارها كمقدمة نظرية للدراسة الميدانية من ناحية أخرى.

1. دراسة د.محمد فداء الدين عبد المعطي بهجت، 1986م (الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه)[1].

هدفت الدراسة إلي قياس مستوي الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العاملة في المملكة العربية السعودية، وذلك للتعرف على أوجه القصور في مستوي الإفصاح، وإجراء مقارنة بين مستوي الإفصاح في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، والتعرف علي دور المراجع الخارجي في توفير مستوي ملاءم من الإفصاح في القوائم والتقارير السنوية المنشورة، مع بيان أثر بعض العوامل علي مستوي الإفصاح. طرحت مشكلة الدراسة التساؤلات التالية: ما هو مستوى أو درجة الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية؟، ما هو مستوى التباين في درجة الإفصاح بين الشركات المختلفة؟، هل يزيد مستوى الإفصاح في الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً عنه في المملكة العربية السعودية؟، هل وجود مبادئ محاسبية ملزمة يؤدي الي زيادة أم نقص في مستوي الإفصاح؟، ما هي العوامل المختلفة التي تؤثر علي مستوى الإفصاح المحاسبي؟. استمدت الدراسة أهميتها من خلال أهمية الإفصاح عن المعلومات اللازمة في القوائم والتقارير المالية المنشورة وأثر ذلك في توعية مستخدمي تلك المعلومات ومساعدتهم في ترشيد قراراتهم الإقتصادية. استخدمت الدراسة مؤشر (سينجفي ودساي 1971م) لقياس مستوى الإفصاح في القوائم والتقارير المالية السنوية، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الإفصاح في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر من مستوى الإفصاح في السعودية، وأنه لا توجد فروق معنوية بين مستوى الإفصاح للشركات غير المسجلة في البورصات الأمريكية والشركات المساهمة السعودية، وأن الشركات الكبيرة تتمتع بمستوى إفصاح أكبر من الشركات الصغيرة، وأن هناك تأثير لشخصية المراجع علي مستوى الإفصاح للشركات التي يتم مراجعتها. أوصت الدراسة بضرورة تبني مبادئ محاسبية تحكم إعداد وعرض القوائم المالية بما يتلاءم وظروف المملكة العربية السعودية، وحتي يمكن للمراجع الخارجي علي ضوءها الحكم علي مدي كفاية الإفصاح في القوائم المالية والتقارير السنوية المنشورة، مع ضرورة وضع متطلبات إلزامية تحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وتوعية مستخدمي القوائم المالية بأهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرراتهم المرتبطة بالشركات المساهمة السعودية.

يلاحظ من عرض الدراسة أعلاه أنها تختلف عن الدراسة الباحث في تناولها للإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة، في حين أن دراسة الباحث تتعلق بالإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية.

---

[1] د. محمد فداء الدين عبد المعطي بهجت، **الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منه**، (السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، 1986م).

2. دراسة د.عبد الرحمن إبراهيم الحميد،1996م (دراسة ميدانية لتحديد مدى إلتزام البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي عند إعداد قوائمها المالية)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في إجراء مسح ميداني لاختبار مدي إلتزام البنوك التجارية العاملة بالمملكة العربية السعودية بمعيار العرض والإفصاح العام المنظم لإسلوب عرض قوائمها المالية والبيانات الواجب الإفصاح عنها. هدفت الدراسة الي تفنيط متطلبات معيار العرض والإفصاح العام الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي والخاص بالبنوك التجارية من خلال دراسة القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية لمعرفة مدى إلتزام محتوياتها بمتطلبات المعيار، وتحديد نقاط التباين في تطبيق متطلبات المعيار ومحاولة معرفة أسبابها. استمدت الدراسة أهميتها من خلال أهمية قطاع البنوك في الإقتصاد الوطني السعودي، وكذا ضخامة الأموال المستثمرة فيه من قبل قطاع كبير من المجتمع، بالإضافة الي مساعدة مؤسسة النقد العربي السعودي المصدرة لهذا المعيار في معرفة وتحديد درجة إلتزام البنوك التجارية بهذا المعيار، وبيان أوجه القصور والتباين، الأمر الذي يساعدها في إعادة دراسة متطلبات المعيار. إشتمل أسلوب الدراسة منهجين أساسيين، الأول نظري تم فيه إستعراض جل الأدبيات المتعلقة بالعرض والإفصاح العام بما فيها نظريات الإفصاح، أما الإسلوب الثاني تم فيه مسح لجميع القوائم المالية للبنوك التجارية المساهمة للعام المالي 1995م لتحديد ما إذا كان هناك تجاوزات في مستويات التطبيق ومحاولة إيجاد أنماط لتلك التجاوزات. بينت نتائج الدراسة أن جميع البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية قد إلتزمت بجل متطلبات العرض العامة حسبما حددها المعيار، إلا أن بعض البنوك لم تلتزم بجميع متطلبات الإفصاح المحددة في المعيار، وقد أُرجعت أسباب عدم إلتزام البنوك بهذه المتطلبات الي كون بعضها ذو ملكية مختلطة تأثرت بأنظمة الشريك الأجنبي. كما بينت نتائج الدراسة عدم إهتمام معدي القوائم المالية ببعض المتطلبات لكونها شكلية لا تؤثر علي المضمون، كما أن بعضهم لم يتلق التدريب الكافي علي تطبيق المعيار. بناءاً علي النتائج أوصت الدراسة بضرورة إعادة دراسة متطلبات معيار العرض والإفصاح العام في ضوء نتائج الممارسات الراهنة وعلي الأخص بعض المتطلبات التفصيلية التي يصعب أحياناً إلتزام البنوك بمقتضياتها، وضرورة تعزيز الكوادر البشرية في إدراة التفتيش البنكي في مؤسسة النقد العربي السعودي ليتسنى لهم متابعة تطبيق المعيار أولاً بأول، وكذا محاولة تعديله بما يتلاءم والمحيط البنكي بالمملكة العربية السعودية.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن الدراسة الباحث في أنها تناولت الإفصاح في المصارف من خلال معيار العرض والإفصاح العام الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمتعلق بالمصارف التجارية، بينما دراسة الباحث سوف تتناول الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية من خلال معيار العرض والإفصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

---

[1] د. عبد الرحمن إبراهيم الحميد، **دراسة ميدانية لتحديد مدى إلتزام البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي عند إعداد قوائمها المالية،** (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 33، العدد الثاني، 1996م).

3. دراسة محمد محمد علي هاشم، 1996م (مدى إلتزام وحدات الجهاز المصرفي السعودي بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في تقييم مدى إلتزام وحدات الجهاز المصرفي السعودي بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية التي تطبقها في القوائم والتقارير المالية التي تعدها. تجسدت أهمية الدراسة في أن السياسات المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية ومن ثم الإفصاح عنها، يعتبر أمراً ذو فائدة كبيرة لمستخدمي القوائم المالية حيث تمكنهم من فهم مضمون ما تحتويه هذه القوائم من بيانات ومعلومات عن نشاط الوحدة المحاسبية وبالتالي تقييم أداءها وقدرتها علي تحقيق أهدافهم بصفتهم مستثمرين أو مقرضين أو غيرهم من المستفيدين. هدفت الدراسة إلى بيان أسس وقواعد الإفصاح عن السياسات المحاسبية وتحديد المتطلبات العامة للإفصاح عن تلك السياسات بوحدات الجهاز المصرفي السعودي والوقوف علي مستويات التطبيق لهذه المتطلبات وتحديد العلاقة بين نسب الإفصاح عن السياسات المحاسبية ومدى أهمية تلك السياسات. استخدمت الدراسة المنهج المختلط الذي يجمع بين المنهج الإستنباطي والإستقرائي، بالإضافة الي دراسة القوائم المالية لبعض وحدات الجهاز المصرفي السعودي للوقوف على السياسات المحاسبية التي تعد علي أساسها تلك القوائم. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك متطلبات عامة للإفصاح عن السياسات المحاسبية بوحدات الجهاز المصرفي السعودي، وأن هناك تفاوت بين البنوك في درجة الإفصاح عن سياساتها المحاسبية، وأن درجة الإفصاح عن السياسات المحاسبية تتوقف علي مدى إعتقاد معدي التقارير المالية بأهمية تلك السياسات. أوصت الدراسة بضرورة توحيد الإفصاح عن السياسات المحاسبية بوحدات الجهاز المصرفي السعودي لما لذلك من تأثير إيجابي علي المعلومات المنشورة، وضرورة توعية مستخدمي القوائم المالية بأهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية في ترشيد قراراتهم المتنوعة.

بالرغم من أن الدراسة أعلاه تناولت الإفصاح المحاسبي في المصارف، إلا أن هذا التناول كان محدوداً حيث تمثل فقط في الكشف عن مدى إلتزام المصارف بالإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية، في حين أن دراسة الباحث سوف تتناول مدى الإلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي وإنعكاس ذلك على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات مستخدمي القوائم المالية، وهذا ما يميز دراسة الباحث عن تلك الدراسة.

4. دراسة عصام فهد العربيد، 1996م (معايير الإفصاح المالي في القوائم المالية الخاصة بالبنوك)[2].

هدفت الدراسة إلى توحيد الإفصاح المالي في البنوك من منظور لجنة معايير المحاسبة الدولية، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ومنظمة الجماعة الإقتصادية الأوربية، واتحاد المصارف العربية من خلال دراسة مقارنة للإفصاح المالي بالبنوك علي مستوى كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] د. محمد محمد علي هاشم، **مدى إلتزام وحدات الجهاز المصرفي السعودي بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية**، (مصر: جامعة المنوفية، مجلة آفاق جديدة، العدد 4،3، 1996م).

[2] عصام فهد العربيد، **معايير الإفصاح المالي في القوائم المالية الخاصة بالبنوك**، (القاهرة: جامعة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، 1996م).

وجمهورية مصر العربية لإقتراح نظام موحد للإفصاح في البنوك يخدم احتياجات السلطات النقدية ومستخدمي المعلومات في تلك الدول. تمحورت مشكلة الدراسة في سؤاليين رئيسيين، الأول تمثل في هل يمكن التوصل الي إقتراح نظام موحد للإفصاح يستخدم نفس المبادئ والسياسات المحاسبية ويوفر نفس البيانات للسلطات النقدية ولمستخدمي المعلومات المحاسبية؟، والثاني تمثل في هل يناسب النظام المقترح كل من البنوك التجارية والمتخصصة؟. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي لإستعراض تطور الإفصاح المحاسبي في البنوك لكل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية، والمنهج الوصفي التحليلي كأساس في معالجة المشكلة. بينت نتائج الدراسة أنه يمكن وضع إطار موحد للإفصاح المالي في البنوك، ولكن قد تظهر صعوبة في التطبيق من خلال المعايير الدولية نظراً لإختلاف الظروف الإقتصادية والسياسية بين الدول، والتنوع في التشريعات والقوانين المطبقة علي النشاط المالي والإقتصادي، كما أظهرت نتائج الدراسة أن عدم توافر معايير واضحة وملزمة للإفصاح من شأنه زيادة إحتمال ضياع حقوق المودعين والمستثمرين. أوصت الدراسة بضرورة مساهمة كل من مهنة المحاسبة والمراجعة والسلطات النقدية وهيئة بورصة الأوراق المالية في تحديد متطلبات الإفصاح في البنوك لتمكين مستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية من معرفة الوضع الحقيقي للبنوك.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه ختلاف عن دراسة الباحث في أنها هدفت إلى توحيد الإفصاح في المصارف من منظور دولي من خلال دراسة مقارنة للإفصاح في المصارف على مستوى عدد من الدول العربية وغير العربية لإقتراح نظام موحد للإفصاح في البنوك يخدم احتياجات السلطات النقدية ومستخدمي القوائم المالية، في حين أن دراسة الباحث تتعلق بالإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية العاملة في اطار دولة واحدة وليس عدد من الدول.

5. دراسة د.طلال إبراهيم عرابي سجيني، 1997م (قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية)[1].

تمحورت مشكلة الدراسة في إجراء مقارنة بين درجة وجودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الصناعية السعودية، وبين درجة وجودة الإفصاح المحاسبي التي تتطلبها تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مهنة المحاسبة. هدفت الدراسة إلى قياس درجة وجودة الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية من خلال دراسة ميدانية للقوائم والتقارير المالية التي تنشرها بعض الشركات في القطاع الصناعي السعودي. تمثلت أهمية الدراسة في أن الإفصاح الجيد يدعم ثقة المستثمرين بخدمات المحاسبة وما تقدمه من معلومات محاسبية مفيدة تساعدهم علي إتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي لاستعراض الدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح المحاسبي وتحليلها وتقييمها وربطها بموضوع الدراسة، والإستنباطي لتحديد محور المشكلة ووضع التصور المنطقي للحلول

[1] د. طلال إبراهيم عرابي سجيني، **قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية**، (قطر: جامعة قطر، المجلة العلمية لكلية الإدارة والإقتصاد، العدد الثامن، 1997م).

اللازمة، والتحليلي الوصفي ومراجعة الكتب والدوريات لتحقيق هدف الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى أو درجة الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية السعودية محل الدراسة متدني بصورة عامة، وأن هذه الشركات لا تعطي القدر المطلوب من الأهمية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالإدارة والمعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والتطورات المستقبلية للشركة. أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالإدارة، وتلك المتعلقة بالتطورات المستقبلية للشركة لما لهذه المعلومات من أهمية في بث الثقة في الإستثمار بالشركة وبالتالي تحفيز الملاك وحملة الأسهم علي إبقاء إستثماراتهم في الشركة، كما أوصت الدراسة بضرورة تحسين الإفصاح عن المعلومات العامة بحيث تحتوي علي بنود ضرورية يحتاجها كل مستثمر في إتخاذ قراراته المتعلقة بالشركة.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها تتعلق بقياس مدى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة الصناعية، في حين أن دراسة الباحث تتعلق بالإفصاح في المصارف الإسلامية.

6. دراسة د.نصر الدين محمد علي هندي، 1998م (مدى تمشي الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية المصرية مع معايير الإفصاح العالمية)[1].

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تمشي الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية المصرية مع معايير الإفصاح الدولية. استمدت الدراسة أهميتها من خلال أهمية الإفصاح المحاسبي إذا ما إرتبط بالبنوك التجارية بإعتبارها تعمل في مجال الوساطة المالية حيث تتجمع لديها معظم مدخرات المجتمع، وتقوم بمنح الإئتمان لكافة فروع النشاط الإقتصادي، فإذا أحسنت البنوك القيام بدورها ساعدت في النهوض إقتصادياً بالمجتمع، وإذا أخفقت في أداء رسالتها أصابت المجتمع بأضرار بالغة. طرحت مشكلة الدراسة السؤال الرئيسي التالي: ما مدى مناسبة وكفاية الإفصاح في البنوك التجارية المصرية للمتغيرات المحلية والدولية ومدى تمشي الإفصاح مع معايير الإفصاح الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، ولجنة بازل للرقابة المصرفية؟. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي والإستنباطي والإستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن البنوك المصرية تسعى إلى تطبيق المعايير العالمية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ولجنة بازل للرقابة على الأعمال المصرفية، إلا أنه من خلال عرض جوانب الإفصاح المطبقة بالبنوك المصرية ومقارنتها بالإفصاح وفقاً لإصدارات لجنة معايير المحاسبة الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية إتضح أن هناك قصوراً واضحاً في جوانب الإفصاح المصري من ناحية تفصيل وتبويب البنود الواردة في القوائم المالية، والأسس المتبعة لقياس بعض العناصر، والمخاطر ونوعيتها وطرق تحديدها ورقابتها والتنبؤ بها مستقبلاً. أوصت الدراسة بضرورة التوسع في الإفصاح المحاسبي، والإلتزام بالمعايير الدولية الصادرة بشأنه بإعتبار أن ذلك مدخل رئيسي لدخول البنوك المصرية حلبة الأسواق العالمية.

---

[1] د. نصر الدين محمد علي هندي ، **مدى تمشي الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية المصرية مع معايير الإفصاح العالمية**، (مصر: جامعة أسيوط، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 25، 1998م).

يلاحظ من عرض الدراسة أعلاه أنها تختلف عن دراسة الباحث في تناولها للإفصاح المحاسبي في المصارف من منظور المعايير المحاسبية الدولية، في حين أن دراسة الباحث تتعلق بالإفصاح المحاسبي في المصارف من منظور المعايير المحاسبية الإسلامية.

7. دراسة هشام حسن عواد المليجي، 1998م (فعالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ضوء المتغيرات البيئية المحيطة ((إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في مصر)))[1].

تعرضت مشكلة الدراسة إلى مدى توافق معايير المحاسبة الدولية مع المتغيرات االبيئية المحيطة في جمهورية مصر العربية، وهدفت الدراسة إلى تقديم إطار للإفصاح المحاسبي يأخذ في الإعتبار آثار تلك المتغيرات ويوفر احتياجات المستخدمين الخارجيين للتقارير المالية المعلومات اللازمة لإتخاذ قراراتهم وترشيد أحكامهم، وذلك من خلال بناء معيار للإفصاح المحاسبي يأخذ في الإعتبار آثار المتغيرات البيئية المحلية ويوفر المعلومات اللازمة لتلبية إحتياجات المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية. استخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي من خلال الإطلاع علي الكتب والدوريات والرسائل العلمية والمراجع ذات الإهتمام بالموضوع, والمنهج الإستقرائي. توصلت الدراسة الي نتائج منها، عدم فعالية معايير الإفصاح الواردة بالمعايير الدولية والمصرية ومعايير الإفصاح الواردة بالقوانين المحلية في ضوء المتغيرات البيئية المحيطة بالمحاسبة المالية في توفير إحتياجات مستخدمي التقارير المالية في مصر. أوصت الدراسة بضرورة إعتماد الإطار المقترح للإفصاح المحاسبي في مصر لما له من إيجابيات في تحسين المخرجات، ويوفر المعلومات للمستخدمين الخارجيين لإتخاذ القرارات وترشيد الأحكام.

يلاحظ من عرض الدراسة أعلاه أنها تختلف عن دراسة الباحث في أنها تهدف إلى بناء معيار للإفصاح المحاسبي في جمهورية مصر العربية يأخذ في الإعتبار آثار المتغيرات البيئية المحلية، بينما دراسة الباحث تسعى إلى التعرف على مدى الإلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية من منظور معيار العرض والإفصاح العام الإسلامي.

8. دراسة د.أحمد محمد لطفي قريب، 1999م (مدخل مقترح لقياس فاعلية الإفصاح عن السياسات المحاسبية بالبنوك التجارية)[2].

تجلت أهمية الدراسة في أن السياسات المحاسبية التي أقرتها المنشأة واعتمدت عليها في إعداد قوائمها المالية من أهم البنود التي يجب الإفصاح عنها، وتعتبر أمراً ذا أهمية لمستخدمي القوائم المالية حيث تمكنهم من الإلمام بالأسس والقواعد التي أُعدت علي أساسها تلك القوائم، وتضفي علي القوئم المالية مزيداً من الإيضاح ومن ثم تسهيل مهمتهم في فهم محتويات تلك القوائم والإعتماد علي المعلومات التي تتضمنها في إتخاذ القرارات المناسبة. تمثلت مشكلة الدراسة في اختبار مدى العلاقة بين الإفصاح عن السياسات

---

(1) هشام حسن عواد المليجي، **فعالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ضوء المتغيرات البيئية المحيطة ((إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في مصر))** ، (القاهرة: جامعة حلوان، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1998م).

(2) د. أحمد محمد لطفي قريب، **مدخل مقترح لقياس فعالية الإفصاح عن السياسات المحاسبية بالبنوك التجارية**، (مصر: جامعة الزقازيق، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة التاسعة عشر، العدد الأول، 1999م).

المحاسبية بالتقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية وأهمية هذه السياسات من وجهة نظر المستخدم ومن ثم ترشيد قراراته، وكذا اختبار مدى العلاقة بين الإفصاح عن السياسات المحاسبية ومعدى التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية. هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تسير عليها البنوك التجارية المصرية وما ورد بالفكر المحاسبي في مجال البنوك، وقياس مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية بالتقارير المالية. استخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي والإستقرائي بالإضافة الي الأساليب الإحصائية للحكم علي مدى فاعلية الإفصاح عن السياسات المحاسبية في البنوك التجارية المصرية. أوضحت نتائج الدراسة أن هناك متطلبات لازمة للإفصاح عن السياسات المحاسبية بالبنوك التجارية يجب الوفاء بها، وأن هناك إرتباط طردي ذو دلالة إحصائية ضعيفة بين السياسات المحاسبية وأهميتها من وجهة نظر المستخدم، وعدم كفاية سياسات الإفصاح بالبنوك التجارية لسد احتياجات المستخدم من المعلومات. أوصت الدراسة بضرورة توجيه مزيداً من الإهتمام بالإفصاح عن السياسات المحاسبية من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية وذلك عن طريق المجامع العلمية والبنك المركزي وبورصة الأوراق المالية، وضرورة تبني البنك المركزي المصري سياسة فعالة لمتابعة الإفصاح الماحسبي بهدف توفير المستوى الكافي من الإفصاح بالتقارير المالية بالبنوك التجارية.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها هدفت إلى قياس مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية بالتقارير المالية، في حين أن دراسة الباحث سوف تتناول مدى الإلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية، وإنعكاس ذلك على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات مستخدمي القوائم المالية.

9. دراسة حسين علي خشارمة، 2003م (مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن)[1].

تجلت مشكلة الدراسة في الحاجة إلى دراسة الإفصاح المحاسبي في البنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن من خلال متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(30) الخاص بالإفصاح في البنوك، وهدفت الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح في القوائم والتقارير المالية للمنشورة لبيان مدى كفاية الإفصاح في مواجهة الإحتياجات المتعددة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية، وتمثلت أهمية الدراسة في إبراز الآثار الناتجة عن تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(30) ومعرفة المشاكل التي تواجه البنوك والشركات المالية المندمجة عند تطبيق متطلبات المعيار. استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية لإثبات فرضيات الدراسة، وقد بينت نتائج الدراسة أن هناك بعض المعوقات التي تعترض عملية تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(30) ومنها على سبيل المثال القصور في تدريب الموظفين فيما يتعلق بتطبيق

[1] حسين علي خشارمة، **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن،** (فلسطين: جامعة النجاح، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)، المجلد 17(أ)، 2003م).

المتطلبات المختلفة للمعيار، وعدم تحديث أسس العمل المحاسبي بما يتلاءم ومتطلبات تطبيق المعيار، وأوصت الدراسة بضرورة التطبيق الكامل للمعيار، ورفع كفاءة العاملين بالبنوك عن طريق التدريب المستمر.

يلاحظ أن الإختلاف بين الدراسة أعلاه ودراسة الباحث يظهر في أن الدراسة أعلاه تهدف إلى قياس مستوى الإفصاح في المصارف التجارية من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم(30)، بينما دراسة الباحث تهدف إلى التعرف على مدى تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية وأثر ذلك على قرارات مستخدمي القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية.

10. دراسة أحمد محمد الجيوسي، 2003م (مستوى ونطاق الإفصاح المالي في التقارير السنوية للبنوك الأردنية)[1].

تناولت الدراسة الإفصاح في التقارير المالية السنوية للبنوك الأردنية، حيث تم فحص واختبار التقارير السنوية الصادرة عن البنوك الأردنية بتاريخ 2001/12/31م وتم تكوين مؤشراً للإفصاح يتكون من (77) بنداً من المعلومات التي من الممكن أن تتوافر في هذه التقارير إنسجاماً مع المعايير الدولية المتعلقة بالإفصاح وخصوصاً المعيار الدولي رقم (30) ورقم (39) وتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الأردنية وقانون البنوك وقانون البنك المركزي الأردني. هدفت الدراسة الي قياس مستوى الإفصاح في البنوك الأردنية من خلال أربعة خصائص من خصائص البنوك التي يعتقد أن لها علاقة بمستوى الإفصاح وهي، حجم البنك، الربحية، الرافعة المالية، ومخصص التسهيلات الإئتمانية إلى إجمالي التسهيلات. طرحت مشكلة الدراسة السؤال التالي: هل تلتزم البنوك الأردنية بإستخدام معايير المحاسبية الدولية الخاصة بالإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس مفوضي هئية الأوراق المالية وقانون البنوك وقانون البنك المركزي الأردني عند إعداد التقارير المالية المنشورة؟. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل القوائم المالية لإثبات الفرضيات، بالإضافة الي الحصول علي المعلومات الثانوية من الدراسات السابقة والمراجع العلمية والدوريات المتعلقة بموضوع الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الإفصاح في البنوك الأردنية يتراوح بين 52% الي 85% وهي نسبة ممتازة من الإفصاح المالي في تلك البنوك. أوصت الدراسة بضرورة إلتزام البنوك الأردنية بالمعايير الدولية والمعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية وقانون البنوك وقانون البنك المركزي الأردني وذلك لضمان زيادة مستوى الإفصاح في البنوك الأردنية.

يلاحظ أن اختلاف الدراسة أعلاه عن دراسة الباحث يتبين في أن الدراسة أعلاه تناولت مستوى الإفصاح في المصارف التقليدية من خلال المعايير الدولية، بينما دراسة الباحث تختص بدراسة الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان.

11. دراسة د.فؤاد بن أحمد المبارك، 2004م (قياس مدى إلتزام الشركات المساهمة السعودية بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام)[2].

---

[1] أحمد محمد الجيوسي، **مستوى ونطاق الإفصاح المالي في التقارير السنوية للبنوك الأردنية**، (الأردن: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003م).

تمثلت مشلكة الدراسة في مدى إلتزام الشركات المساهمة السعودية بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام الصادر عام 1406هـ، حيث يعتبر الإفصاح الذي نص عليه المعيار بجميع بنوده وفقراته هو المقياس الذي يتم علي أساسه تقرير مدى إلتزام الشركات المساهمة بتطبيق هذا المعيار. هدفت الدراسة الي تسليط الضوء علي متطلبات معيار العرض والإفصاح العام السعودي، ودراسة القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية لبيان مدى إلتزامها بمتطلبات المعيار وتحديد نقاط الإختلاف في تطبيق متطلبات المعيار بعد ما أصبح ملزماً لهذه الشركات. تمثلت أهمية الدراسة في أن تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في حاجة الي التقويم والمراجعة للوقوف على ايجابيات التطبيق وترسيخها، والكشف عن القصور أو السلبيات التي قد تتبين من الدراسة . إن وجدت . ومن ثم وضع المقترحات والحلول المناسبة لها. استخدمت الدراسة المنهج النظري من خلال استقراء الدراسات والأدبيات المحاسبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة بغرض تحليلها وتوفير البيانات والمعلومات التي تتطلبها الدراسة، والمنهج التطبيقي من خلال إعداد إستبانة متضمنة كافة مكونات معيار العرض والإفصاح العام واستقرائها من خلال القوائم المالية للشركات المساهمة السعودية. بينت نتائج الدراسة أن الشركات المساهمة السعودية موضوع الدراسة لم تلتزم بكافة البنود الواردة بالمعيار، بل إلتزمت بنسب متفاوته، وأن هناك تحسناً ملحوظاً في استجابة الشركات المختلفة لمتطلبات المعيار إلا أنه لم يصل الي المستوى المطلوب، لذلك أوصت الدراسة بضرورة متابعة الجهات الحكومية والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والغرف التجارية أداء الشركات من خلال تفعيل الدور الرقابي الذي تقوم به هيئة المحاسبين القانونيين.

يلاحظ أن الإختلاف بين الدراسة أعلاه ودراسة الباحث يطهر في أن الدراسة أعلاه تناولت الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة من خلال تطبيق متطلبات معيار العرض والإفصاح العام السعودي، بينما دراسة الباحث سوف تتناول الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية من خلال تطبيق متطلبات معيار العرض والإفصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

12. دراسة د.مؤيد راضي خنفر، 2004م (أثر تعليمات البنك المركزي على إلزام البنوك الأردنية بمتطلبات الإفصاح الورادة في المعيار المحاسبي الدولي رقم(30))[1].

طرحت مشكلة الدراسة التساؤلين التاليين: هل تتوافق تعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بالإفصاح مع متطلبات الإفصاح وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم(30)؟، وهل هنالك تأثير لهذه التعليمات على تطوير الإفصاح في القوائم والتقارير المالية المنشورة لتكون أكثر انسجاماً مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(30)؟. هدفت الدراسة إلى بيان مدى توافق تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص الإفصاح مع متطلبات المعيار الدولي رقم(30) وانعكاس ذلك على تطوير الإفصاح عن المعلومات في القوائم

---

[2] د. فؤاد بن أحمد المبارك، **قياس مدى إلتزام الشركات المساهمة السعودية بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام**، (مصر: جامعة جنوب الوادي، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، يونيو 2004م).

[1] د.مؤيد راضي خنفر، **أثر تعليمات البنك المركزي على إلزام البنوك الأردنية بمتطلبات الإفصاح الورادة في المعيار المحاسبي الدولي رقم(30)**، (عمان: جمعية المحاسبين القانونيين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني السادس، الفترة من 22 - 2004/9/23م).

والتقارير المالية للبنوك الأردنية. استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية في إثبات فرضيات الدراسة، وأوضحت نتائج الدراسة بأن هناك توافق إلى حد كبير بين تعليمات البنك المركزي ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(30)، وأن المصارف الإسلامية بالأردن هي الأقل إلتزاماً بمتطلبات المعيار، ويرجع ذلك إلى طبيعة العمل المصرفي الإسلامي في هذه البنوك، وأوصت الدراسة بضرورة استمرار جهود البنك المركزي في تطوير تعليمات الإفصاح لتكون أكثر تطابقاً وانسجاماً مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، وتوقيع عقوبات صارمة على المصارف التي لم تلتزم بتلك التعليمات التي يصدرها البنك المركزي بشأن الإفصاح.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في تناولها للإفصاح المحاسبي من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم(30) الخاص بالإفصاح في المصارف التقليدية، بينما دراسة الباحث تتناول الإفصاح في المصارف الإسلامية بالسودان.

13. دراسة صالح محمد السيد، 2004م (الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق)[1].

تناولت الدراسة الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق من خلال الإطار التشريعي للإفصاح في الأردن المتمثل في القوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الشركات الصناعية المساهمة في الأردن لتعليمات الإفصاح الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ودرجة الإلتزام بها. تجلت أهمية الدراسة في توضيح دور الإفصاح في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي في مساعدة مستخدمي تلك القوائم في فهم البيانات والمعلومات التي تحتويها تلك القوائم ومقارنتها بجودة الإفصاح وفقاً لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. طرحت مشكلة الدراسة التساؤلات التالية: هل تختلف الشركات الصناعية الأردنية المساهمة في سوق الأوراق المالية في درجة الإلتزام بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير هيئة الأوراق المالية؟، هل توجد علاقة بين سنة تأسيس الشركة ودرجة إلتزام الشركات الصناعية المساهمة بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومتطلبات هيئة الأوراق المالية؟، هل تختلف درجة الإلتزام بمتطلبات الإفصاح الدولية وهيئة الأوراق المالية بين الشركات الكبيرة والصغيرة في سوق الأوراق المالية؟. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي والإستنباطي والإستقرائي لاختبار الفرضيات. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هناك إلتزام عالٍ من الشركات المساهمة الصناعية الأردنية بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وهيئة الأوراق المالية. أوصت الدرسة بضرورة التشديد علي الشركات المساهمة بالإلتزام بالإفصاح الدولي والإفصاح وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية، وإتخاذ العقوبات الصارمة للشركات غير الملتزمة، والعمل علي خلق ثقافة لدي الجمهور والأطراف التي تستخدم المعلومات المالية بهدف تضييق فجوة التوقعات بين المهتمين والمعلومات الواردة في القوائم المالية.

---

[1] صالح محمد السيد، **الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2004م).

يلاحظ أن الإختلاف بين الدراسة أعلاه ودراسة الباحث يظهر في أن الدراسة أعلاه تناولت الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الصناعية من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية بالأردن، بينما دراسة الباحث سوف تتناول الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية من خلال معيار العرض والإفصاح العام.

14. دراسة عبد العال إبراهيم علي، 2005م (أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي في الإفصاح والعرض للقوائم المالية)[1].

هدفت الدراسة إلى بيان إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في السودان والتعرف علي أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي في الإفصاح والعرض للقوائم المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة. تجلت أهمية الدراسة في أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي في الإفصاح والعرض يوفر مناخ إستثماري جيد للمستثمرين المحليين والأجانب وذلك بإنتاج معلومات ملاءمة يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات الرشيدة، ويساعد الشركات السودانية في مواكبة التطورات الدولية في مجال المعايير بصفة عامة، ومعايير الإفصاح بصفة خاصة. تمثلت مشكلة الدراسة في أن غياب دور المنظمات المهنية بالسودان في إيجاد معايير محاسبية محلية يترك المجال أمام الشركات المحلية والدولية داخل السودان بإستخدام الطرق والممارسات التي تلائم مصالحها، وأن الإختلاف والتباين في الإفصاح وعرض القوائم المالية بإستخدام طرق متنوعة يؤدي إلى التباين في نوعية وكمية المعلومات في القوائم المالية مما يفقدها المقارنة. اعتمدت الدراسة على المنهج التأريخي، والإستنباطي، والإستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي في الإفصاح والعرض يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري وتدفق الأموال من الداخل والخارج إلى المنشآت المحلية، وأن القوائم المالية التي يتم إعدادها بموجب هذا المعيار تتمتع بمصداقية وشفافية عالية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن المعايير الدولية تتوافق مع البيئة المحاسبية السودانية. أوصت الدراسة بضرورة تطبيق معيار المحاسبة الدولي في الإفصاح والعرض، والعمل على توحيد الإفصاح في المنشآت المحلية السودانية من خلال وجود جهة مهنية سودانية تقوم بتنظيم السياسات المحاسبية وتوحيد الإفصاح المحاسبي.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في تناولها للإفصاح في القوائم المالية من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم(1)، بينما دراسة الباحث تختص بالإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية.

15. دراسة د.لطيف زيود وآخرون، 2006م (الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30))[2].

---

[1] عبد العال إبراهيم علي، **أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي في الإفصاح والعرض للقوائم المالية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م).

[2] د. لطيف زيود وآخرون، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 30**، (سوريا: جامعة تشرين، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، 2006م).

تمثلت مشكلة الدراسة في أن غالبية المصارف السورية تتبع للقطاع العام وتخضع للإشراف الحكومي وبالتالي فإن عملية تنظيم الإفصاح وتقديم المعلومات يخضع لإشراف السلطات الحكومية الأمر الذي يؤدي إلى نقص الإفصاح المحاسبي في القطاع المصرفي في ظل ظهور المصارف الخاصة في سوريا وزيادة الحاجة إلى التقيد بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وزيادة الحاجة من قبل المستخدمين إلى المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات المتنوعة ذات العلاقة بالمصارف السورية. تجسدت أهمية الدراسة في الحصول على معلومات محاسبية يمكن الإعتماد عليها في تقييم كفاءة أداء المصارف وإجراء المقارنات، وإعداد قوائم مالية بطريقة تلبي إحتياجات المستخدمين من المعلومات. هدفت الدراسة إلى بيان مدي إلتزام المصارف السورية بنشر قوائمها المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) الخاص بالإفصاح في المصارف والمؤسسات المالية المشابهة، وكذا بيان قصور الإفصاح في القوائم المالية الحالية وعدم فاعليتها في الإيفاء بمتطلبات المستخدمين. استخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي المستند بشكل أساسي علي المعلومات المستقاة مباشرةً من المراجع والأبحاث والدراسات السابقة والدوريات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى استخدام المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالإفصاح للحكم على مدى الإتساق بينها وبين الإفصاح في المصارف السورية بهدف تحديد التوصيات اللازمة لتطوير الإفصاح المحاسبي في تلك المصارف. أوضحت نتائج الدراسة عدم إلتزام المصارف السورية بإعداد قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وخاصةً المعيار المحاسبي الدولي رقم (30)، وعدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وغياب الملاحظات والإيضاحات المرافقة للقوائم المالية. أوصت الدراسة بضرورة إلزام المصارف بإعداد قوائمها المالية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ورقم (30) لأن ذلك يكسب القوائم المالية مصداقية وموثوقية أكبر ويسمح بمقارنة نشاط المصارف السورية بنشاط الدول التي تطبيق المعايير الدولية.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها تناولت الإفصاح في المصارف من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم(30)، بينما دراسة الباحث تتناول الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية من خلال تطبيق معيار العرض والإفصاح العام.

16. دراسة د. يوسف محمد جربوع، د. سالم عبدالله حلس، 2006م (تحليل وتقييم مدى إستخدام معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في القوائم للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة في دولة فلسطين)[1].

هدفت الدراسة بصفة أساسية إلى دراسة واقع مهنة المحاسبة في فلسطين بغرض تشخيص جوانب الأداء الفعلي لهذه المهنة في ضوء متطلبات معايير المحاسبة الدولية، والوقوف على أوجه القصور والمشكلات التي تواجه التطبيق، والبحث عن الوسائل والسبل الكفيلة للتغلب على المشكلات والإرتقاء بالمهنة إلى

[1] د. يوسف محمد جربوع، د. سالم عبدالله حلس، **تحليل وتقييم مدى إستخدام معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في القوائم للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة في دولة فلسطين**، (مصر: جامعة طنطا، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد الأول، العدد الأول، 2006م).

المستوى المطلوب. تجلت أهمية الدراسة في الحاجة الملحة والمستمرة من جانب أعضاء المهنة لمعايير عامة تغطي المجالات المختلفة للعمل المحاسبي المهني، وتفي بإحتياجات وتوقعات مجتمع الأعمال وتحظى بالقبول العام. طرحت مشكلة الدراسة التساؤلات التالية: هل تلتزم الشركات والبنوك والمؤسسات المالية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في قوائمها المالية؟، هل تقوم سلطة النقد الفلسطينية بالرقابة علي تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالعرض والإفصاح في القوائم المالية للشركات والبنوك الخاضعة لها؟، هل يقوم المراجعون القانونيون للشركات والبنوك والمؤسسات المالية بمراعاة تطبيق تلك المؤسسات معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في قوائمها المالية؟. استخدمت الدراسة المنهج العلمي بشقيه الإستنباطي والإستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالإطار النظري، بينما استخدمت المنهج التطبيقي للوقوف على تحليل وتقييم مدى استخدام معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة في دولة فلسطين من خلال الإستبانات التي أُعدت لهذا الغرض. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، وجود علاقة إيجابية بين إلتزام البنوك والمؤسسات المالية المشابهة بالعرض والإفصاح في القوائم المالية، والتزام سلطة النقد الفلسطنية بالرقابة علي البنوك والمؤسسات المالية المشابهة، وبين تطبيق معايير المحاسبة الدولية، كما أن المراجعين القانونيين يراعون أهمية الإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية عند مراجعتهم للقوائم المالية. أوصت الدراسة بضرورة زيادة الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد ونشر القوائم المالية، وضرورة مراقبة سلطة النقد الفلسطنية إلتزام البنوك والمؤسسات المالية المشابهة بالعرض والإفصاح وفقاً للمعايير الدولية، وخاصةً المعيار الدولي رقم (1) ، والمعيار الدولي رقم (30).

يلاحظ أن الدراسة أعلاه ودراسة الباحث يختلفان من حيث أن الدراسة أعلاه تختص بدراسة وتحليل الإفصاح في القوائم المالية من خلال المعايير المحاسبية الدولية، بينما دراسة الباحث تختص بدراسة الإفصاح المحاسبي في المصارف.

17. دراسة عبد الملك القاسم أحمد الأمين، 2006م (دور معايير الإفصاح التام في توفير المعلومات الملاءمة لإتخاذ قرارات الإستثمار في أسواق الأوراق المالية)[1].

طرحت مشكلة الدراسة التساؤلات التالية: هل معايير الإفصاح التام تسهم في توفير المعلومات الملاءمة لإتخاذ القرارت الإستثمارية في سوق الأوراق المالية؟، هل مستوى الإفصاح الحالي بسوق الخرطوم للأوراق المالية يفي بإحتياجات مستخدمي التقارير المالية المنشورة؟. هدفت الدراسة إلى بيان دور معايير الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات الملاءمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية، ودراسة التطبيق العملي للمعايير المحاسبية المطبقة بالسوق. برزت أهمية الدراسة من خلال حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى معايير تحكم عملية الإفصاح في القوائم المالية المنشورة. اعتمدت الدراسة على المنهج التأريخي والإستنباطي والإستقرائي والوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات وإثبات الفرضيات. خلصت الدراسة إلى نتائج منها، أن الإلتزام

[1] عبد الملك القاسم أحمد الأمين، **دور معايير الإفصاح التام في توفير المعلومات الملاءمة لإتخاذ قرارات الإستثمار في أسواق الأوراق المالية**، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م).

بمتطلبات الإفصاح التام وفقاً للمعايير الدولية يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في الحصول علي معلومات ملاءمة لإتخاذ قراراتهم الإستثمارية، وأن الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية يزيد من دقة وكفاءة البيانات والمعلومات المنشورة. أوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بمعايير الإفصاح التام الدولية عند إعداد ونشر قوائمها المالية.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها تناولت الإفصاح في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بصورة عامة لبيان مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في مواجهة احتاجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المتعلقة بالشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، بينما دراسة الباحث تسعى إلى التعرف على مدى تطبيق متطلبات معيار العرض والإفصاح العام في اعداد ونشر القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان.

18. دراسة عماد الدين سليمان حسين، 2006م (أثر الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي واستخدام مقررات لجنة بازل (1)،(2) في تقويم كفاءة أداء المصارف السودانية)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى إلتزام المصارف السودانية بمعيار الإفصاح في إعداد القوائم المالية، وكيفية استخدام معيار الإنذار المبكر CAEL في الرقابة الإحترازية المتواصلة بواسطة البنك المركزي والبنوك التجارية وفق نسب مقررات لجنة بازل(1) ومعيارCAMEL المطبق بواسطة إدارة التفتيش لدي البنك المركزي في الرقابة المباشرة وتقويم أداء المصارف. هدفت الدراسة إلى التحقق من تطبيق معيار الإفصاح عند إعداد القوائم المالية في البنوك والطرق المتبعة من قبل البنك المركزي والإدراة الداخلية للمصرف في تقويم كفاءة المصارف. تجسدت أهمية الدراسة في أن تقويم الأداء المصرفي يساعد في جودة المعلومات المحاسبية ويساعد علي تحقيق أهداف المصارف بكفاءة وفاعلية. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي عن طريق المسح الميداني لمجتمع الدراسة، وإعداد إستمارة الإستبانة وتحليلها لإثبات الفرضيات، وخلصت الدراسة إلى نتائج منها، أن التطبيق الكامل لمعيار الإفصاح واستخدام معياريCAEL، CAMEL، يؤدي إلى دقة قياس كفاءة الأداء المصرفي، وأن تحليل القوائم المالية بإستخدام معياري CAEL،CAMEL، يعتبر من أدوات الإنذار المبكر للوضع المالي للمصرف في المستقبل. أوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي بعمل نشرات دورية لنتائج تقويم أداء المصارف مع مراعاة التوازن بعدم الإخلال بسلامة الجهاز المصرفي، مع ضرورة الإهتمام بالنظام المحاسبي وتطويره ورفع كفاءة أداء العاملين بالمصارف.

يلاحظ أن الإختلاف بين الدراسة أعلاه ودراسة الباحث يظهر في أن الدراسة أعلاه تتعلق بقياس كفاءة الأداء في المصارف من خلال الإلتزام بمعيار الإفصاح واستخدام مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، في

---

[1] عماد الدين سليمان حسين، **أثر الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي واستخدام مقررات لجنة بازل (1)،(2) في تقويم كفاءة أداء المصارف السودانية**، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م).

حين أن دراسة الباحث تسعى إلى بيان مدى الإلتزام بتطبيق متطلبات معيار العرض والإفصاح العام في اعداد ونشر القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان.

19. دراسة جميل حسن محمد النجار، 2007م (متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة)[2].

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى توفر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وتحديد الأسباب التي تحول دون التطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في تلك الشركات، وتحديد درجة الإلتزام بمعايير الإفصاح الدولية، ومدى دلالة القوائم المالية للشركات المساهمة الفلسطينية بإعتبارها أداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية لمستخدميها. تمثلت أهمية الدراسة في مساعدة الشركات المساهمة الفلسطينية في الوصول إلى مستوى أفضل للإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية لتلبية احتياجات مستخدمي تلك القوائم. تعرضت مشكلة الدراسة إلى احجام الشركات المساهمة العامة الفلسطنية عن الإفصاح الكامل والملاءم الذي يؤثر سلباً على قدرة مستخدمي القوائم المالية على إتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة، وكذلك تحديد معوقات الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة الفلسطينية، وبيان أثر حجم الشركة أوطبيعة نشاطها على درجة الإفصاح لديها. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي، والإستنباطي، والإستقرائي والوصفي لإثبات فرضيات الدراسة. من نتائج الدراسة أن استخدام معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، وأن إلتزام الشركات المساهمة الفلسطينية بالمتطلبات القانونية والمهنية للإفصاح سوف يزيد من قدرة المستثمر على صنع القرارات الرشيدة. أوصت الدراسة بالعمل على زيادة جودة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية للشركات الفلسطينية، وضرورة قيام مدققي الحسابات بإبداء رأيهم حول مدى إلتزام الشركات محل التدقيق بمتطلبات الإفصاح القانونية والمهنية، وضرورة العمل على صياغة وتطوير معيار للإفصاح المحاسبي في فلسطين يأخذ في الإعتبار ظروف وطبيعة بيئة العمل الفلسطينية ولا يتعارض مع فحوى ومضمون معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالإفصاح.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها تناولت الأفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة من خلال معايير الإفصاح الدولية، بينما دراسة الباحث تختص بدراسة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان.

20. دراسة رولا كاسر لايقا، 2007م(القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الإستثمار)[1].

---

[2] جميل حسن محمد النجار، **متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م).

[1] رولا كاسر لايقا، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الإستثمار**، (سوريا: جامعة تشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م).

تجسدت مشكلة الدراسة في عدم توفر البيانات والمعلومات اللازمة لمتخذي القرارات الإستثمارية والتمويلية في القطاع المصرفي السوري، ذلك لأن معظم المصارف في سوريا تتبع للقطاع العام وبالتالي فإن عملية الإفصاح وتقديم المعلومات تخضع لإشراف السلطات الحكومية الأمر الذي يؤدي إلى نقص الإفصاح في التقارير المالية المنشورة، وهدفت الدراسة إلى بيان مستوى إلتزام المصارف في سوريا بنشر القوائم المالية السنوية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(30)، وبيان أوجه قصور القوائم المالية الحالية في الإيفاء بإحتياجات مستخدميها من العلومات، وتمثلت أهمية الدراسة في أن الإلتزام بالمعايير المحاسبية في إعداد وعرض القوائم المالية يساعد في الحصول على معلومات محاسبية مناسبة يمكن الإعتماد عليها في تقييم أداء المصرف وإجراء المقارنات وترشيد القرارات. استخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي والإستقرائي في صياغة وإثبات فرضيات الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة عدم كفاية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، وعدم الإلتزام بالمعيار المحاسبيى الدولي رقم (30) عند إعداد ونشر القوائم المالية، وأوصت الدراسة بضرورة الإلتزام بالمعايير المحاسبية في إعداد وعرض القوائم المالية.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في تناولها للإفصاح من منظور المعيار الدولي رقم (30)، بينما دراسة الباحث تتناول الإفصاح في المصارف الإسلامية من منظور معيار العرض والإفصاح العام الخاص بالمصارف الإسلامية.

21. دراسة عمر محمد إبراهيم آدم، 2007م (دور الإفصاح المحاسبي في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية)[1].

هدفت الدرسة إلى التعرف بمفهوم الإفصاح المحاسبي ومقوماته وأنواعه وأهميته في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد وتباين إحتياجات ومصالح مستخدمي القوائم المالية ومن ثم صعوبة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تلبي متطلباتهم وأهدافهم. تجلت أهمية الدراسة في أن الإفصاح عن المعلومات يساعد مستخدمي تلك القوائم في إتخاذ القرارات وفي تقويم أداء المنشآت. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي، والإستنباطي، والإستقرائي والوصفي التحليلي في جمع البيانات واختبار الفرضيات. توصلت الدراسة الي نتائج منها، تعدد الفئات التي تستخدم القوائم المالية وبالتالي صعوبة الإفصاح عن جميع متطلباتهم واحتياجاتهم رغم وجود إحتياجات مشتركة بينهم، وأن الإفصاح عن القوائم المالية في التوقيت المناسب يساعد المستخدمين في إتخاذ القرارات الملاءمة، وأن تأخيرها يترتب عليه عدم فاعليتها في مواجهة إحتياجات أولئك المستخدمين. أوصت الدراسة بضرورة الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية، والإفصاح عن المعلومات المستقبلية.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها هدفت إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، بينما دراسة الباحث تهدف إلى التعرف على مدى الإلتزام بمتطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

---

[1] عمر محمد إبراهيم آدم، **دور الإفصاح المحاسبي في تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية**، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م).

22. دراسة محمد عبد الله محمد السعوي، 2007م (أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين في سوق الأسهم)[2].

تناولت الدراسة أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين في الأسهم في سوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية. تطرقت مشكلة الدراسة إلى مدى استفادة المستثمر في السوق المالي من المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية لبناء قرار البيع والشراء وتحديد الأسعار في ظل تعدد المصطلحات المستخدمة عند تداول الأسهم من قيمة أسمية، قيمة إصدار، قيمة دفترية، قيمة سوقية، وقيمة حقيقية، بالإضافة إلى بيان مدى تأثير الإفصاح المحاسبي لشركات المساهمة السعودية على قرارات المستثمرين. هدفت الدراسة إلى التعرف علي مدى استخدام المستثمرين المعلومات المفصح عنها لتحديد أسعار الأسهم، و إلى أي مدى يؤثر مستوى الإفصاح على تحديد أسعار خاطئة للأسهم. أوضحت أهمية الدراسة أن الإفصاح المحاسبي يعتبر من أساسيات العملية المحاسبية لضمان جودة المعلومات وملاءمتها لقرارات المستثمرين. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي لتتبع الدراسات السابقة، والإستنباطي للتعرف على أبعاد المشكلة، والإستقرائي لإختبار الفرضيات. من النتائج التي توصلت اليها الدراسة، أن الإفصاح المحاسبي المقيد بالمعايير المحاسبية المعتمدة يساعد الجهات المنظمة للتداول في إدراج أسهم الشركات الملتزمة بالإفصاح للتداول العام، وأن الإفصاح المحاسبي المقيد بالمعايير المحاسبية المعتمدة من أهم الوسائل التي تساعد المستثمرين على معرفة الأسعار الحقيقية للأسهم في سوق المال. اوصت الدراسة بضرورة التوسع في الإفصاح المحاسبي ليشمل الإفصاح عن الموارد البشرية والمسئولية الإجتماعية في القوائم المالية، والإهتمام بإقامة الندوات التي تشجع على الإلتزام بالمعايير المحاسبية، بالإضافة إلى دعم البنية التحتية للسوق المالي السعودي من خلال إعداد كافة اللوائح التي تنظم عمل السوق.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها هدفت إلى التعرف على تأثير المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية في تحديد أسعار الأسهم وعلى قرارات المستثمرين في سوق الأسهم، في حين أن دراسة الباحث تسعى إلى التعرف على مدى تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في اعداد ونشر القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان.

23. دراسة د.فيصل محمود الشواورة، د. محمد عبد الرحيم الدحيات، 2008م (الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة ومدى الإعتماد عليه لتقييم كفاءة الإستثمار في الشركات القابضة الأردنية)[1].

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى الإعتماد على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة لتقييم كفاءة الإستثمار في الشركات القابضة الأردنية وذلك من حيث أسس قياس الدخل الموحد، ومدلولات الوحدة المحاسبية للمجموعة، وأسس قياس عناصر المركز المالي، وتحليل المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية

---

[2] محمد عبد الله محمد السعوي، **أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين في سوق الأسهم**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م).

[1] د. فيصل محمود الشواورة، د. محمد عبد الرحيم الدحيات، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة ومدى الإعتماد عليه لتقييم كفاءة الإستثمار في الشركات القابضة الأردنية**، (سوريا: جامعة تشرين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 3، 2008م).

الموحدة من خلال استعراض المؤشرات المالية التقلدية وتقييم مدى صلاحيتها في تقييم كفاءة الإستثمار في تلك الشركات. نبعت أهمية الدراسة من خلال توفير حد معقول من الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة للشركات القابضة الأردنية والذي من شأنه أن يحقق جواً من الثقة بين التعاملين وإتاحة الفرصة لهم لمراقبة ما يصدر عن الشركات المتعاملة في السوق المالي الأردني. طرحت مشكلة الدراسة التساؤلات التالية: ماهي العوامل المؤثرة في درجة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة؟، هل درجة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة كافية ويمكن الإعتماد عليها في تقييم الأداء الإستثماري في الشركات القابضة؟. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع واستقصاء مادة الدراسة وتحليلها ولستخلاص النتائج، إضافةً إلى منهج دراسة المضمون بالإعتماد على دراسة التقارير المالية الموحدة وبعض المصادر المتعلقة بالإفصاح المحاسبي. أظهرت نتائج الدراسة أنه يمكن الإعتماد على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الموحدة كأداة لتقييم الأداء الإستثماري في الشركات القابضة الأردنية، وأن هناك علاقة بين الإفصاح في القوائم المالية الموحدة المعدة وفقاً للمعايير الدولية وبين كفاءة الإستثمار في الشركات القابضة الأردنية، ومن أجل رفع درجة الإعتماد على الإفصاح المحاسبي في تقييم كفاءة الإستثمار في الشركات القابضة الأردنية أوصت الدراسة بضرورة استخدام بعض المؤشرات غير التقليدية جنباً الى جنب مع المؤشرات التقليدية، وضرورة توحيد الأسس الخاصة بالمحاسبة عن الإستثمارات في الشركات التابعة لما لها من أهمية بالغة في زيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية الموحدة.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها تناولت الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة للشركات القابضة، بينما دراسة الباحث تختص بدراسة الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

24. دراسة أبو بكر عبد الباقي محمد الطيب، 2008م (إطار علمي لتحديد أثر التوسع في الإفصاح المحاسبي على ترشيد عملية التحاسب الضريبي بالسودان)[1].

تناولت الدراسة أثر إتباع منهج التوسع في الإفصاح المحاسبي على عملية ترشيد التحاسب الضريبي بالسودان، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات منها، ما أثر إتباع منهج التوسع في الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في ترشيد التحاسب الضريبي؟، هل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملاءمة يسهم في ترشيد التحاسب الضريبي؟. هدفت الدراسة الي معرفة أثر إتباع منهج التوسع في الإفصاح المحاسبي في ترشيد التحاسب للضريبة على أرباح شركات الأموال في السودان. تجسدت أهمية الدراسة في أن إتباع منهج التوسع في الإفصاح المحاسبي يقلل من فرص التهرب الضريبي ويسهم في زيادة تمويل الخزينة العامة للدولة. إعتمدت الدراسة على المنهج التأريخي، والإستنباطي، والإستقرائي والوصفي التحليلي لجمع المعلومات وإثبات الفرضيات. من النتائج التي أظهرتها الدراسة، أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملاءمة يساعد في ترشيد عملية التحاسب الضريبي، وأن هناك فجوة بين ديوان الضرائب

[1] أبو بكر عبد الباقي محمد الطيب، **إطار علمي لتحديد أثر التوسع في الإفصاح المحاسبي على ترشيد عملية التحاسب الضريبي بالسودان**، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2008م).

والمكلفين بدفع الضريبة لعدم ثقة الديوان في المعلومات الواردة بالقوائم المالية، وأن ديوان الضرائب يقوم بتعديل المعلومات بالقوائم المالية بحجة أنها لا تعكس الدخل الحقيقي للمكلفين. أوصت الدراسة بضرورة قيام ديوان الضرئب بنشر الوعي الضريبي لدافعي الضريبة للتقليل من فرص التهرب الضريبي، والعمل على تأهيل الكوادر العاملة في جهاز الجباية وتعريفهم بأهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ودوره في تقليل فرص التهرب الضريبي.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها تختص ببيان أثر التوسع في الإفصاح المحاسبي في ترشيد التحاسب الضريبي للضريبة على أرباح شركات الأموال في السودان، بينما دراسة الباحث تسعى إلى بيان مدى الإلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في اعداد وعرض القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

25. دراسة عثمان زايد عاشور، 2008م(مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم(1))[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف على مزايا الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد وعرض القوائم المالية وانعكاس ذلك على جودة المعلومات المحاسبية، وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: إلى أي مدى تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم(1)؟. تجلت أهمية الدراسة في أن الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية يرفع من جودة المعلومات المحاسبية ويزيد من كفاءتها وتماثلها وقابليتها للمقارنة. استخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي والإستقرائي والأساليب الإحصائية في اختبار الفرضيات، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية تلتزم بإعداد القوائم المالية السنوية وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم(1)، كما أظهرت النتائج عدم إلتزام الشركات الفلسطينية بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم(1)، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الإلتزام بمقتضيات المعيار المحاسبي الدولي الأول، وأن على الجهات المسؤولة عن مراقبة الشركات أن تتخذ الإجراءات اللازمة في مواجهة الشركات غير الملتزمة.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها تناولت الإفصاح من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم(1)، بينما دراسة الباحث سوف تتناول الإفصاح المحاسبي من خلال معيار العرض والإفصاح العام المتعلق بالمصارف الإسلامية.

26. دراسة عادل علي الشاوي، 2008م (معيار الإفصاح وأثره على قياس وعاء ضريبة الشركات في الجماهيرية الليبية)[2].

---

[1] عثمان زايد عاشور، **مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم(1)**، (فلسطين: الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م).

[2] عادل علي الشاوي، **معيار الإفصاح وأثره على قياس وعاء ضريبة الشركات في الجماهيرية الليبية**، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م).

تمثلت مشكلة الدراسة في المنازعات المستمرة بين مصلحة الضرائب والممولين عند تحديد الوعاء الضريبي للشركات، حيث أن تحديد الربح المحاسبي يرتبط بالإلتزام بالمعايير المحاسبية، خاصةً تلك التي تتعلق بالإفصاح في القوائم المالية وطريقة تقويم المخزون السلعي ومن ثم الإفصاح عنه. هدفت الدراسة إلى معرفة المعايير المحاسبية التي تحكم معالجة بعض البنود الهامة والإفصاح عنها في القوائم المالية وذلك للوصول إلى درجة من الإفصاح الملاءم يعمل على تقليل المنازعات التي تنشأ بين مصلحة الضرائب ودافعي الضريبة. تمثلت أهمية الدراسة في أن وجود معايير ملزمة يتم بموجبها إعداد وعرض القوائم المالية يقلل من فرص التهرب الضريبي ويقضي على الخلافات بين جهاز الجباية ودافعي الضريبة ويضفي قدراً من الثقة على البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة. اعتمدت الدراسة على المنهج التأريخي لإستعراض الدراسات السابقة وتحليلها وتقييمها، والإستنباطي لتحديد أبعاد المشكلة ووضع فرضيات الدراسة، والإستقرائي والوصفي التحليلي ومراجعة الكتب والدوريات العلمية لإثبات فرضيات الدراسة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الإلتزام بتطبيق الإفصاح المحاسبي كمعيار يقلل من المنازعات بين مصلحة الضرائب الليبية ودافعي الضريبة ويقلل من فرص التهرب الضريبي ويدعم الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة للشركات الليبية. أوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات بإعداد قوائمها المالية وفق معيار الإفصاح الدولي لأنه يؤدي إلى مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، والعمل على نشر الوعي الضريبي بين الممولين بهدف تقليل فرص التهرب الضريبي.

يلاحظ من عرض الدراسة أعلاه أنها تختلف عن دراسة الباحث في أنها هدفت إلى التعرف على دور الإفصاح في تقليل فرص التهرب الضريبي وفي الحد من المنازعات التي تنشأ بين مصلحة الضرائب ودافعي الضريبة، بينما تهدف دراسة الباحث إلى بيان مدى الإلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في اعداد ونشر القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان.

27. دراسة غسان أحمد الأمين أحمد، 2008م (دور مراقب الحسابات في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي ومنفعة التقارير والقوائم المالية المنشورة وملحقاتها)[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في قصور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة في انجاح التحول إلى إقتصاد السوق في السودان، وتعزيز تنشيط سوق الأوراق المالية، وفشل القوائم المالية الحالية في الوفاء بإحتياجات مستخدميها. هدفت الدراسة إلى استخلاص مؤشرات ودلالات قصور الإفصاح المحاسبي واقتراح الأساليب والطرق والوسائل التي تؤدي إلى زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي. برزت أهمية الدراسة من خلال تحسين وتطوير الإفصاح المحاسبي والشفافية في البيانات والمعلومات الواجب توافرها في القوائم والتقارير المالية المنشورة وملحقاتها وتقرير المراجع الخارجي. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي والإستنباطي والإستقرائي والوصفي التحليلي لجمع معلومات الدراسة وتحليلها وإثبات الفرضيات. بينت نتائج الدراسة أن

[1] غسان أحمد الأمين أحمد، **دور مراقب الحسابات في زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي ومنفعة التقارير والقوائم المالية المنشورة وملحقاتها**، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م).

تقرير المراجع الحالي يشوبه قصور في الإفصاح عن رأي المراجع في بعض المجالات التي تعتبر مهمة لمستخدمي القوائم المالية، وأن هناك أوجه قصور عديدة في الإفصاح في القوائم المالية الحالية وملحقاتها. أوصت الدراسة بضرورة الإفصاح في تقرير المراجع الخارجي عن كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة، والإفصاح عن أهداف وخطط المنشأة المستقبلية، مع ضرورة تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها تناولت الإفصاح المحاسبي من خلال التعرف على دور مراقبي الحسابات في زيادة فاعلية الإفصاح المحاسبي ومنفعة التقارير المالية، في حين أن دراسة الباحث تتعلق ببيان مدى الإلتزام بالإفصاح المحاسبي طبقاً لمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام، وأثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان، وعلى قرارات مستخدمي القوائم المالية.

28. دراسة محمد الفاتح عمر العوض، 2008م (مدى اتساق القوائم المالية المنشورة مع متطلبات معايير الإفصاح بالتطبيق على معيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية)[1].

تناولت الدراسة موضوع اتساق القوائم المالية المنشورة مع متطلبات معيار العرض والإفصاح السعودي. طرحت مشكلة الدراسة التساؤلات التالية: من هم المستفيدون من الإفصاح في الوقت الحاضر؟، ماهو دور الإفصاح في جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمتخذي القرارات؟، ما هي كمية ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة؟. تجسدت أهمية الدراسة في أن المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية للشركات السعودية تساعد الأطراف التي تستخدمها في إتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة التي تحقق منفعتهم الإقتصادية. هدفت الدراسة إلى إبراز المشكلات التي قد تنشأ عندما يكون الإفصاح غير ملاءم، لا سيما أن الإفصاح غير الملاءم يجعل القوائم المالية مضللة وغير ذات فائدة، بالإضافة إلى بيان دور الإفصاح المحاسبي في رفع كفاءة المعلومات المحاسبية وتعزيز الثقة بين الوحدة المحاسبية والمساهمين مما يقلل من تكلفة الحصول علي راس المال بالنسبة للوحدة الإقتصادية. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي والإستنباطي والإستقرائي لإثبات الفرضيات. من النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن القوائم المالية للشركات السعودية تلتزم بالمعلومات الواجب توفيرها وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية، وأن ضعف الرقابة في تطبيق المعيار يعد من أسباب عدم تحقيق أهداف مستخدمي القوائم المالية. أوصت الدراسة بضرورة أن تتسم معلومات القوائم المالية بخصائص جودة المعلومات المحاسبية، وضرورة الإهتمام بقائمة التدفقات النقدية حيث أنها تساعد في الحكم علي قدرة الشركة في تحقيق تدفقات نقدية موجبة، والقيام بالدراسات حول مدى جودة الإفصاح المحاسبي الإلزامي والإختياري للشركات السعودية.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها تناولت الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية من خلال بيان مدى تطبيق متطلبات معيار العرض والإفصاح العام السعودي، بينما دراسة الباحث

---

[1] محمد الفاتح عمر عوض، **مدى اتساق القوائم المالية المنشورة مع متطلبات معايير الإفصاح بالتطبيق على معيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م).

تسعى إلى بيان مدى تطبيق متطلبات معيار العرض والإفصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

29. دراسة وليد عبد الحميد بشر غالب، 2009م (معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ومدى تطبيقها في البنوك اليمنية)[2].

تناولت الدراسة مدى إلتزام البنوك التجارية اليمنية بمعايير الإفصاح والمراجعة الدولية والمحلية، ومدى الإلتزام بإطار الإفصاح وفقاً لمقررات لجنة بازل، ومدى توفير هذه البنوك المعلومات القابلة للمقارنة وعلى قدر من الموثوقية. طرحت مشكلة الدراسة التساؤلات التالية: هل تلتزم البنوك التجارية اليمنية بمعايير الإفصاح الدولية؟ هل تلتزم البنوك التجارية اليمنية بالمعايير المحاسبية المحلية فيما يخص القياس والإفصاح الصادرة عن البنك المركزي اليمني؟ هل تلتزم البنوك التجارية اليمنية بإطار الإفصاح وفقاً لمقررات لجنة بازل للأعمال المصرفية؟. تجلت أهمية الدراسة في أن إلتزام البنوك التجارية اليمنية بمتطلبات معايير الإفصاح والمراجعة الدولية والمحلية في إعداد القوائم المالية يزيد من دقة وكفاءة المعلومات المنشورة. هدفت الدراسة إلى بيان مدى الإلتزام بالمعايير الخاصة بالإفصاح وأثر ذلك في تحسين نوعية المعلومات وجودتها وقابليتها للمقارنة. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي والإستنباطي والإستقرائي في إثبات الفرضيات. أظهرت نتائج الدراسة أن الإلتزام بمعايير القياس والإفصاح المحاسبي سواء كانت دولية أو محلية يزيد من جودة وكفاءة المعلومات المحاسبية، وأن المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالإفصاح إحتلت المرتبة الأولى في التطبيق، والمعايير المحلية إحتلت المرتبة الثانية، وجاء الإلتزام بإطار الإفصاح وفقاً لمقررات لجنة بازل في المرتبة الأخيرة، وأن الإلتزام بمعيار المراجعة الدولي رقم (1006) قد إحتل مرتبة عالية في التطبيق. أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي اليمني في التأكيد علي الإلتزام بمعايير القياس والإفصاح المحاسبي الدولية والمحلية، وضرورة البحث عن تدني مستوي الإفصاح وفق إطار لجنة بازل واقتراح الحلول اللازمة لضمان رفع كفاءة البيانات والمعلومات المنشورة.

يلاحظ من عرض الدراسة أعلاه أنها تختلف عن دراسة الباحث في أنها تناولت الإفصاح في المصارف التقليدية من خلال المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالإفصاح في المصارف، ومقررات بازل للرقابة المصرفية بالإضافة المعايير المحاسبية التي يصدرها البنك المركزي اليمني لمراقبة نشاط البنوك التجارية، بينما دراسة الباحث تتعلق بالتعرف على مدى تطبيق متطلبات معيار العرض والإفصاح العام في اعداد ونشر القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان.

30. دراسة الوليد عثمان فرج، 2009م (دور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة في الحد من غسيل الأموال والممارسات غير القانونية في الدول النامية)[1].

---

[2] وليد عبد الحميد بشر غالب، **معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ومدى تطبيقها في البنوك اليمنية**، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، 2009م).

[1] الوليد عثمان فرج، **دور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة في الحد من غسيل الأموال والممارسات غير القانونية في الدول النامية**، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009م).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة في الحد من غسيل الأموال والممارسات غير القانونية. اكتسبت الدراسة أهميتها من منطلق أن القوائم المالية المنشورة التي تتسم بدرجة من الإفصاح المحاسبي يمكن أن تحد من عمليات غسيل الأموال والممارسات غير القانونية. طرحت مشكلة الدراسة عدة تساؤلات منها، هل الإفصاح في التقارير المالية السودانية كافي بحيث يجعل من السهل التعرف على الأموال المغسولة؟، هل توجد معايير واضحة للدول والمنظمات المالية والمصرفية لإكتشاف غسيل الأموال؟. اعتمدت الدراسة على المنهج المختلط الذي يجمع بين المنهج الإستنباطي والإستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي لإثبات الفرضيات. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن التركيز على الإفصاح المحاسبي في التقارير المنشورة للمصارف السودانية يساعد في إكتشاف غسيل الأموال، أن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للبنوك السودانية غير كافي لإكتشاف غسيل الأموال. أوصت الدراسة بضرورة الإلتزام بالإفصاح المحاسبي الكامل عند إعداد ونشر التقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية، وضرورة الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الإسلامية فيما يتعلق بالعرض والإفصاح المحاسبي.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها هدفت إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال والممارسات غير القانونية، مع أنها لم توضح طبيعة الممارسات غير القانونية، في حين أن دراسة الباحث تهدف إلى التعرف على مدى الإلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي التي يقتضيها معيار العرض والإفصاح العام في اعداد ونشر القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان.

31. دراسة جيهان السيد عبد الرحمن الشعراوي، 2009م (القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر في المصارف الإسلامية في ضوء معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية)[1].

تمحورت مشكلة الدراسة في السؤال الجوهري التالي: ما مدى إمكانية تحديد المخاطر العديدة والمختلفة التي تواجه المصارف الإسلامية والكيفية الملاءمة للقياس والإفصاح عنها. هدفت الدراسة إلى تحليل المعايير المرتبطة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر بهدف تقييم الدور الذي تؤديه هذه المعايير في القياس والإفصاح عن تلك المخاطر. استمدت الدراسة أهميتها من خلال الحاجة إلى إطار محاسبي موحد لقياس المخاطر في المصارف الإسلامية والإفصاح عنها لتحقيق السلامة المصرفية في النظام المصرفي الإسلامي. استخدمت الدراسة المنهج الإستنباطي، والمنهج التطبيقي الذي يقوم على دراسة ميدانية بإستخدام قوائم الإستقصاء والزيارات الميدانية بهدف التعرف على المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية وأهمية القياس والإفصاح عنها. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين إدراك العاملين بإدارة المخاطر والإئتمان بالمصارف الإسلامية لأهمية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر، وبين الإفصاح المناسب عنها، وأنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المؤشرات الملاءمة لقياس المخاطر

[1] جيهان السيد عبد الرحمن الشعراوي، **القياس والإفصاح المحاسبي عن المخاطر في المصارف الإسلامية في ضوء معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية**، (مصر: جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).

والنابعة من طبيعة المصارف الإسلامية، وبين قياس تلك المخاطر والتقليل منها. أوصت الدراسة بتطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية وخاصةً معيار العرض والإفصاح العام، وزيادة مستوي الإفصاح عن المخاطر لدى المصارف بما يؤدي إلى الإفصاح المناسب والوصول الي الشفافية بما يساعد الأطراف ذوي العلاقة بالمصارف الإسلامية في إتخاذ قراراتهم بشكل جيد.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها تطرقت إلى بيان دور المعايير المحاسبية الإسلامية في القياس والإفصاح عن المخاطر في المصارف الإسلامية، في حين أن دراسة الباحث تختص بالتعرف على مدى تطبيق متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

32. دراسة حسن بلال البشير الضواها، 2009م (تقويم متطلبات الإفصاح عن القوائم المالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات)[1].

تطرقت الدراسة إلى الغموض الذي يكتنف القوائم المالية للشركات السودانية الأمر الذي يؤدي إلى تعقيد مهمة مراجعي الحسابات. كما أن هناك الكثير من الشركات لا تلتزم بتطبيق متطلبات الإفصاح في قوائمها المالية ولا يتم الإفصاح فيها بصورة وافية، لذلك طرحت مشكلة الدراسة التساؤلات التالية: هل تلتزم الشركات بتطبيق الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؟، هل هناك إفصاح كافي عن المعلومات بالقوائم المالية؟، ما أثر عدم تطبيق متطلبات الإفصاح على عملية المراجعة؟. هدفت الدراسة إلى التعرف بالإفصاح المحاسبي وتحديد متطلبات العرض والإفصاح بالقوائم المالية، وكذا التعرف علي متطلبات الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر المراجع الخارجي. برزت أهمية الدراسة من خلال أهمية الإفصاح المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة المراجعة وأثر ذلك علي تحسين المخرجات المحاسبية. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي، والإستنباطي، والإستقرائي لإختبار الفرضيات. أظهرت نتائج الدرسة أن تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية يزيد من كفاءة عملية المراجعة، وأن الإفصاح المحاسبي يعزز الثقة في تقرير المراجع الخارجي، وأن إلتزام الشركات بالإفصاح يحقق جودة المراجعة. أوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات بتطبيق متطلبات الإفصاح بالقوائم المالية، وتوفير الدقة والشفافية في المعلومات المحاسبية حتي تسهل مهمة المراجع الخارجي.

يلاحظ من عرض الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها تناولت الإفصاح المحاسبي من وجهة مراجعي الحسابات لبيان دور الإفصاح في تسهيل مهمة مراجعي الحسابات الأمر الذي يؤدي إلى جودة عملية المراجعة، بينما دراسة الباحث تختص بالتعرف على مدى تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان.

33. دراسة عمر السر الحسن محمد، 2009م (أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي)[2].

---

[1] حسن بلال البشير الضواها، **تقويم متطلبات الإفصاح عن القوائم المالية من وجهة نظر مراجعي الحسابات**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).

تناولت الدراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في بعض الشركات المساهمة السودانية. تمثلت مشكلة الدراسة في أنه بالرغم من تطبيق حوكمة الشركات في البنك السوداني الفرنسي، والبنك السعودي السوداني، إلا أن هذا التطبيق لم ينعكس بصورة جلية على القوائم المالية التي تصدرها هذه البنوك. استمدت الدراسة أهميتها من أن تطبيق حوكمة الشركات في الشركات المساهمة بصورة سليمة يساعد علي كفاية الإفصاح المحاسبي ويفي بإحتياجات مستخدمي القوائم المالية لهذه الشركات. هدفت الدراسة إلى التعريف بمفهموم حوكمة الشركات مع بيان مبادئها وآلياتها وأهميتها للشركات والمؤسسات، وكذا التعريف بالأفصاح المحاسبي ومتطلباته وبيان أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي لإستعراض الدراسات السابقة، والإستنباطي لتحديد طبيعة المشكلة، والإستقرائي لإثبات الفرضيات، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة الميدانية. توصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة جودة الإفصاح المحاسبي، ويساعد على الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، ويؤدي إلى صدق وعدالة القوائم المالية. خرجت الدراسة بتوصيات منها، ضرورة تطبيق حوكمة الشركات لضمان زيادة كفاءة وفاعلية الإفصاح المحاسبي، وأن تتولي جهة رسمية إصدار معايير لحوكمة الشركات ملزمة في التطبيق بصورة صحيحة.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها تناولت الإفصاح المحاسبي من خلال حوكمة الشركات لبيان أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف بالسودان، في حين أن دراسة الباحث تسعى إلى التعرف على مدى تطبيق متطلبات معيار العرض والإفصاح العام في اعداد وعرض القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان.

34. دراسة محسن طه صادق، 2010م (دور القياس والإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في القطاع المصرفي)[1].

تمحورت المشكلة في تحديد أثر القياس والإفصاح المحاسبي على تفعيل الحوكمة في القطاع المصرفي المصري. هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على ماهية الحوكمة وإبراز أهمية تطبيقها في الجهاز المصرفي المصري مع بيان مدى الحاجة اليها، وأثر الإفصاح عليها. تجسدت أهمية الدراسة في الإهتمام المتزايد بتقديم تصورات وحلول للكيفية التي يجري بها تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي المصري بوصفها صمام أمان الشركات والبنوك من الإفلاس والإنهيار. استخدمت الدراسة المنهج التأريخي، والإستنباطي، والإستقرائي. أظهرت النتائج أن هناك تأثير إيجابي للقياس والإفصاح المحاسبي في بيئة العمل البنكي في التطبيق الفعال للحوكمة في البنوك المصرية، كما أن توافر مجموعة من المبادئ والمعايير في بيئة العمل البنكي يسهم في تطبيق الحوكمة بصورتها الصحيحة في البنوك المصرية، وهناك علاقة ذات دلالة إحصائية

---

[2] عمر السر الحسن محمد، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة محاجستير غير منشورة، 2009م).

[1] محسن طه صادق، **دور القياس والإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في القطاع المصرفي**، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010م).

بين تطبيق حوكمة الشركات وجودة مؤشرات التحليل المالي. أوصت الدراسة بضرورة إلتزام البنوك المصرية بالتطبيق السليم لمتطلبات الحوكمة، وعلى الجهات المسؤولة التأكد من تطبيق الممارسات الجيدة لحوكمة البنوك بطريقة تعتمد على الإفصاح والشفافية مع التأكيد على دور ومساهمة المنظمات الحكومية وغير الحكومية في ترسيخ مبادئ وآليات حوكمة الشركات خاصةً في القطاع المصرفي.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها تناولت الإفصاح المحاسبي من خلال حوكمة الشركات لبيان أثر الإفصاح المحاسبي على تفعيل مبادئ وأسس الحوكمة في القطاع المصرفي بوصفها صمام أمان المصارف من خطر الإفلاس والإنهيار، في حين أن دراسة الباحث تختص ببيان مدى تطبيق متطلبات الأفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان.

35. دراسة عبد الوهاب موسي الجعلي محمد، 2010م (أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية)[1].

تناولت مشكلة الدراسة إمكانية التطبيق الفعال لحوكمة الشركات من خلال الإفصاح المحاسبي، والإستفادة من ذلك في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والفائدة المتوقعة من تطبيق حوكمة الشركات بسوق الخرطوم للأوراق المالية وانعكاس ذلك على تحديد السعر العادل للسهم، وبيان دور لجان المراجعة كأداة من أدوات الحوكمة في تحقيق مصداقية وشفافية التقارير المالية. برزت أهمية الدراسة من خلال أهمية تطبيق حوكمة الشركات وتطوير الممارسة ومهنة المراجعة من خلال الإفصاح المحاسبي وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة والإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على مبادئ الحوكمة وتقويم مدى إلتزام الشركات المدرجة في السوق بتلك المبادئ، مع بيان دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وزيادة الثقة في التقارير المالية. اعتمدت الدراسة على المنهج التأريخي لتتبع الدراسات السابقة، والإستنباطي لتحديد محاور الدراسة ووضع الفرضيات، والإستقرائي لإختبار الفرضيات، والإحصاء الوصفي والتحليلي كأدوات إحصائية في جمع وتحليل البيانات. أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات يساعد على وجود نظام محاسبي فاعل يراعي مصلحة كافة أصحاب المصالح، وأن الشركات التي تطبق الحوكمة تتميز بمعلومات محاسبية أكثر جودة من تلك التي لا تطبق الحوكمة، وأن الإفصاح المحاسبي الحالي بالشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية غير كافي لضمان التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات. أوصت الدراسة بضرورة وضع دليل خاص بمعايير حوكمة الشركات في السودان يتفق وظروف البيئة الإقتصادية السودانية ويحقق الإستفادة من تطبيق حوكمة الشركات، وضرورة تعديل قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية حتي يتواكب وقواعد حوكمة الشركات ، مع أهمية تفعيل الإفصاح المحاسبي والزام الشركات المدرجة بمتطلباته.

---

[1] عبد الوهاب موسي الجعلي محمد، **أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية،** (الخطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2010م).

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها تختص بدراسة الإفصاح المحاسبي من خلال حوكمة الشركات، بينما دراسة الباحث تختص بدراسة الإفصاح المحاسبي من خلال المعايير المحاسبية لبيان مدى تطبق متطلبات معيار العرض والإفصاح العام في اعداد ونشر القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان.

36. دراسة حسين عبد الجليل آل غزوي، 2010م(حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية)[2].

هدفت الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، وتم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات المساهمة بالسعودية؟. تجلت أهمية الدراسة في أنها تقوم بدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية، ذلك لأن الإلتزام مبادئ وأسس الحوكمة يسهم في رفع مستوى الإفصاح في تلك القوائم. استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والإستدلالية عن طريق نموذج الإنحدار المتعدد لإثبات فرضيات الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تفاوت في مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة السعودية، مما يدل على عدم الإلتزام بمبادئ وأسس حوكمة الشركات، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور لجنة المراجعة من خلال تطبيق مهامها وواجباتها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح في التقارير المالية المنشورة.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف عن دراسة الباحث في أنها عملت على دراسة العلاقة بين الإلتزام بأسس ومبادئ حوكمة الشركات وبين زيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة، بينما دراسة الباحث تهدف إلى بيان تطبيق متطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية ولم تتطرق إلى حوكمة الشركات.

37. دراسة معتز برهان جميل العكر، 2010م(أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني)[1].

هدفت الدراسة إلى بيان مدى الإلتزام بالمعايير المحاسبية في الحد من تداعيات الأزمة المالية الأخيرة على المصارف في الأردن، وتمحورت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما أثر الإلتزام بالمعايير الدولية الخاصة بالإفصاح في المصارف على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المنشورة وانعكاس ذلك في الحد من تداعيات الأزمة المالية في المصارف الأردنية؟. استمدت الدراسة أهميتها من الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في الإستقرار المالي. استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة

---

[2] حسين عبد الجليل آل غزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، (الدنمارك: الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والإقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).

[1] معتز برهان جميل العكر، **أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني**، (الأردن: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).

واختبار فرضياتها، وبينت نتائج الدراسة أن المصارف الأردنية تلتزم بالإفصاح وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، وأن هذا الإلتزام يسهم في الإستقرار المالي ويساعد في الحد من تداعيات الأزمة المالية في هذا القطاع، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام المصارف بالأردن بالتطبيق الكامل لمعايير الإفصاح الدولية الخاصة بالمصارف، والعمل على وضع خطط واستراتيجيات طويلة الأمد لمواجهة الأزمات المالية التي قد تحدث في المستقبل.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه تختلف ودراسة الباحث في أنها تهدف إلى التعرف على دور المعايير المحاسبية في رفع مستوى الإفصاح في القوائم المالية للمصارف التجارية وانعكاس ذلك في الحد من تداعيات الأزمات المالية، بينما دراسة الباحث تهدف إلى بيان متطلبات الإفصاح المحاسبي ومدى تطبيقها في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية بالسودان، وأثر ذلك التطبيق على جودة المعلومات المحاسبية، وعلى قرارات مستخدمي القوائم المالية.

تحليل الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة يتبين للباحث أن هناك عدد من الدراسات السابقة تناولت الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية والشركات المساهمة بصورة عامة من خلال المعايير المحاسبية سواء كانت دولية أو إقليمية أو محلية، بهدف التعرف على مدى إلتزام تلك البنوك والشركات بمتطلبات الإفصاح الإلزامية، وبيان مستوى أو درجة الإفصاح في التقارير المنشورة والإيضاحات المرفقة بهذه التقارير، وبيان أهمية المعايير المحاسبية في توفير الإفصاح الملاءم الذي يحقق المصداقية في المعلومات المحاسبية ويرفع من كفاءة المعلومات المنشورة، مع الإشارة إلى القصور في تطبيق متطلبات الإفصاح وفق المعايير ومحاولة معرفة أسبابها ووضع المقترحات والحلول اللازمة لها، وقد أظهرت نتائج تلك الدراسات عدم إلتزام البنوك التجارية والشركات المساهمة بصورة عامة بالطبيق الكامل أو الملاءم لمتطلبات الإفصاح حسبما ورد بالمعايير المنظمة للإفصاح المحاسبي، ويرجع هذا القصور وهذا التفاوت إلى عدم دراية الكوادر العاملة في تلك البنوك والشركات وخاصةً معدي التقارير المالية بأهمية المعايير المحاسبية المنظمة للإفصاح في تعزيز الثقة ورفع كفاءة المعلومات المحاسبية المنشورة، وقد أوصت معظم الدراسات بضرورة الإلتزام بالمعايير المحاسبية بصورة عامة ومعايير الإفصاح بصورة خاصة، وإعادة صياغة بعض الفقرات والبنود الواردة بالمعايير الدولية لتتوافق وظروف وطبيعة الدول التي تطبيق المعايير الدولية، إضافةً إلى إعادة دراسة وصياغة بعض معايير الإفصاح المحلية لبعض الدول لمواكبة التغيرات البيئية المحلية المحيطة. كما أوصت الدراسات بتأهيل الكوادر العاملة في البنوك والشركات وعلي وجه الخصوص معدي التقارير المالية.

هناك مجموعة من الدراسات تناولت الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر مراجعي الحسابات ومدى ارتباطه بعملية المراجعة، ودور مدققي الحسابات في توفير مستوى ملاءم من الإفصاح في التقارير المنشورة، وما إذا كان هناك تاثير لشخصية المراجع على مستوى الإفصاح في المؤسسات والشركات التي يتم مراجعتها، وقد بينت نتائج الدراسات أن الإلتزام بالإفصاح المحاسبي يزيد من كفاءة عملية المراجعة ويعزز

الثقة في تقرير المراجع الخارجي بما يحقق جودة المراجعة ويحد من الفجوة المتوقعة بين تقرير المراجع وتوقعات مستخدميه، وأن لشخصية المراجع أثر على مستوى الإفصاح في المؤسسات والشركات التي يتم مراجعتها، ولم تغفل نتائج تلك الدراسات من الإشارة الي أن هناك قصور في تقرير المراجع الخارجي الحالي وعدم إشتماله على بعض نواحي الإفصاح التي ُيعتقد أنها مهمة لمستخدمي القوائم المالية، وأوصت تلك الدراسات بضرورة إهتمام مدققي الحسابات بالإفصاح المحاسبي، والنص صراحةً في تقريرهم عن عدم إلتزام الشركات بطبيق متطلبات الإفصاح وفق ما تتطلبه المعايير المحاسبية، مع فرض عقوبات صارمة للشركات غير الملتزمة.

هناك عدد من الدراسات تناولت الإفصاح من خلال أسواق المال للتعرف على أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات المستثمرين في الأسهم في سوق المال ودوره في تحديد السعر العادل للسهم، وقد أظهرت نتائج تلك الدراسات أن الإلتزام بمتطلبات الإفصاح القانونية والمهنية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في الأسواق المالية ويزيد من قدرة المستثمر على صنع القرار الإستثماري الرشيد داخل السوق، وأن المستثمرين بحاجة أكبر إلى الإفصاح من الشركات المدرجة بأسواق المال، كما أوضحت نتائج بعض الدراسات أن الإفصاح الحالي للشركات المدرجة غير كافي لتغطية إحتياجات المستثمرين من المعلومات لتحقيق أهدافهم المتنوعة، وكانت التوصيات بضرورة الإلتزام بالإفصاح الكامل عن المعلومات الضرورية.

هناك مجموعة قليلة تطرقت للإفصاح المحاسبي للتعرف علي دوره في ترشيد عملية التحاسب الضريبي، وتقليل فرص التهرب الضريبي، والحد من المنازعات الضريبية بين ديوان الضرائب ودافعي الضريبة، وقد بينت النتائج أن الإفصاح المحاسبي يدعم الثقة في المعلومات المنشورة وبالتالي يقلل المنازعات بين الديوان ودافعي الضريبة ويقلل من فرص التهرب الضريبي، وأوصت الدراسات بضرورة نشر الوعي الضريبي والإلتزام بالإفصاح المحاسبي لضمان جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية.

هنالك دراسات تناولت علاقة الإفصاح المحاسبي بحوكمة الشركات من خلال بيان دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات في القطاع المصرفي أو الشركات المساهمة، وقد أظهرت نتائج تلك الدراسات أن الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي يساعد في تحقيق مصداقية وشفافية التقارير المنشورة وتحسين جودة المعلومات المحاسبية الأمر الذي يساعد في تحقيق متطلبات تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات، وأن الشركات التي تطبق الحوكمة تتميز بمعلومات محاسبية أكثر جودة من تلك التي لا تطبق الحوكمة، وقد خرجت التوصيات بضرورة إلزام البنوك والمؤسسات بالتطبيق السليم لمتطلبات حوكمة الشركات مع وجود جهة رسمية تراقب عمليات التطبيق.

هناك دراسات تناولت موضوعات متفرقة لها علاقة بالإفصاح المحاسبي، فمنها من تطرق إلى الإفصاح المحاسبي ومدى الإعتماد عليه في تقييم كفاءة الإستثمار في الشركات القابضة، ودور الإفصاح في الحد من ظاهرة غسيل الأموال، وقد أظهرت النتائج أن الإفصاح يساعد في الحد من ممارسات غسيل الأموال.

هناك دراستان فقط من الدراسات السابقة تناولتا الإفصاح في المصارف الإسلامية، حيث تطرقت الأولى إلى قياس كفاءة الأداء في المصارف من خلال الإلتزام بمعيار الإفصاح واستخدام مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، والثانية تطرقت إلى دور المعايير المحاسبية الإسلامية في القياس والإفصاح عن المخاطر في المصارف الإسلامية.

تأسيساً على ما تقدم يتضح للباحث أنه لم يحظى الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية بالإهتمام الكافي فيما يتعلق بالتعرف على مدى تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المصارف الإسلامية، وهذا ما يميز دراسة الباحث عن تلك الدراسات السابقة، حيث أنها تهدف إلى تناول الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية بالسودان من خلال استقراء القوائم المالية المنشورة والإيضاحات المرفقة بها للتعرف على مدى توافر متطلبات الإفصاح المحاسبي طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

إلا أن الباحث يرى أن ما تطرقت إليه تلك الدراسات السابقة فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي كان بمثابة المرشد والموجه والدافع الأساسي لتناول موضوع الدراسة الحالية، وأن هذه الدراسات في مجموعها تصلح أن تكون مرتكزاً ومعيناً لإنجاز الدراسة الميدانية.